مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٧)، العدد (٣)، ص ص ١٣٠٧-١٣٨٧، (رجب ١٤٣٥هـ/أبريل ٢٠١٤م)

مواقف المعاصرين من قضية النسخ
دراسة وصفية تقويمية

د. مشرف بن أحمد الزهراني
كلية العلوم والدراسات الإنسانية – جامعة الخرج

ملخص البحث. يدرس البحث مواقف المعاصرين حول قضية النسخ في القرآن الكريم، فيؤصل مصطلح النسخ وتطوره عند العلماء المتقدمين، ويبين أهميته وأشهر مباحثه عندهم، ثم يطرح أهم الدوافع التي دعت المعاصرين إلى طرح قضايا النسخ ومناقشتها، مبيناً مناهجهم في التصنيف حول موضوع النسخ، سواء في مصنفاتهم حول علوم القرآن، أو تفاسيرهم، أو مقدماتهم لكتب المتقدمين، أو دراساتهم المفردة التي تخصصت في النسخ.

ويصل إلى تصنيف مذاهب المعاصرين حول النسخ قبولاً وإنكاراً مع بسط القول في درجات القبول أو الإنكار ومراتبهما عندهم. مورداً حجج كل فريق، ومناقشاً إياها.

ثم ينتهي البحث إلى تقديم نموذج من دراسات المعاصرين يستعرض أفكاره وأدلته ويناقشها في ضوء الضوابط العلمية وهو كتاب الأستاذ عبدالمتعال الجبري (النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه)، ثم كتابه الذي يعد مكملاً له وهو (لا نسخ في القرآن.. لماذا).

ويختتم البحث بمقترحات حول هذه القضية وأسلوب دراستها.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب وعلَّم أولي الألباب، وصلى الله وسلم على عبده ونبيه محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

فمن أهم ما تميزت به الثقافة الإسلامية أمران:

الأول: التجدد وتعدد المناحي في الطرح.

والثاني: دورانها حول كتاب الله سبحانه وتعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وهي من ثم تجمع في كل عصر من العصور بين السعة والشمولية والوعي المتجدد، كما تجمع بين الأصالة والعمق. وهذا الضابط يعد محور الدراسة والتقويم لأفكار الباحثين طوال القرون الماضية، وهو المحور نفسه في دراسة آراء المعاصرين حول علوم الإسلام.

ويحاول هذا البحث أن يكون تواصلاً مع الحقائق السابقة بتناوله لمواقف المعاصرين في إحدى القضايا المهمة التي شغلت العلماء والباحثين قديماً وحديثاً، وهي قضية النسخ في القرآن الكريم، وهو اهتمام لا يحتاج إلى تدليل، وبحسبنا النظر إلى كثرة الدراسات التي أفردت النسخ في القرآن الكريم بالبحث، فضلاً عن تلك التي جعلته باباً واسعاً من أبوابها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينصب على المعاصرين دون العلماء السابقين، وعلى النسخ في القرآن دون النسخ في السنة، أو نسخ السنة للقرآن، كما اقتضت أن يتناول البحث شرائح الدراسات المعاصرة المتعلقة بهذا الأمر؛ سواء أفردت هذه القضية بالدراسة أو جعلت لها اهتماماً خاصاً في كتاب حول علوم القرآن، وسواء جرت على طريقة المتقدمين أو خالفتهم جزئياً أو كلياً.

وقد أردت بالمعاصرة المدة الزمنية ذات الطابع الحضاري المميز الذي واكب المدارس الفكرية الحديثة في العالم الإسلامي، ويبدأ في موضوعنا بالمدرسة العقلية الحديثة في التفسير التي وضع أسسها الشيخ محمد عبده.

ومن هنا توزعت عناصر البحث في تمهيد ومبحثين:

اهتم التمهيد بموضوع النسخ بين القدامى والمعاصرين فركز على مصطلح النسخ وتطور مفهوم النسخ بعدهم على يد الأصوليين مشيراً إلى أبرز الإضافات التي أضافها المعاصرون، وأهم دوافعهم إليها.

وأما المبحث الأول فقد درس مناهج المعاصرين في تناول موضوع النسخ إما بتضمينه كتبهم في علوم القرآن، أو مقدماتهم للكتب التي حققوها، أو في أثناء تفسيرهم للقرآن الكريم، أو إفراد قضية النسخ بالبحث والتصنيف.

وأما المبحث الثاني فانصب على دراسة مذاهب المعاصرين بمناحيها المختلفة حول النسخ والتي شملت قبول بعضهم لأنواع النسخ دون تفصيل، أو التفصيل في بعض أنواع النسخ من الوجهة الأصولية، أو في قبوله في بعض آيات القرآن الكريم دون بعض، أو في الاعتراض على وجوده أصلاً مع مناقشة ما يحتاج إلى مناقشة في هذا كله، مركزاً على إنكار وجود النسخ أصلاً في القرآن الكريم، وهو المذهب الذي مثله بصورة واضحة ومتكاملة الأستاذ عبدالمتعال الجبري(ت ١٩٩٥م)، وهو الذي احتاج إلى شيء من البسط لمواقفه ومناقشته.

سائلاً الله تعالى أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه، مجرداً عن الهوى، وأن يسد ثغرة ويكون نواة لدراسات حول آحاد القضايا التي طرحها، والله المستعان.

وعرفاناً بالفضل لأهله، أجد لزاماً شكر عمادة البحث العلمي بجامعة سلمان بن عبدالعزيز لموافقتها على دعم مشروع البحث الذي بين يدينا، راجياً للجامعة دوام التقدم والرقي.

أهمية البحث

تتلخص أهمية البحث في دراسته لقضية من أهم القضايا التي شغلت العلماء قديماً وحديثاً، وما تزال الآراء فيها متجددة ومتنوعة إلى جانب أن المعاصرين خاصة اختلفت طرقهم ونتائجهم حول قضية النسخ، فكان من الضروري إبراز هذه الطرق والمناهج ومناقشة النتائج التي وصلوا إليها.

أهداف البحث

١ - الاهتمام بموضوع النسخ في القرآن الكريم باعتباره من القضايا التأصيلية في علوم القرآن.

٢ - تقويم مناهج المعاصرين في بحوثهم حول موضوع النسخ في القرآن الكريم.

٣ - توجيه نظر الدارسين إلى مسائل الخلاف في قضية النسخ في القرآن الكريم وأهم أسبابها وآثارها في توجيه الأحكام الشرعية.

الدراسات السابقة

حظي موضوع النسخ بالعديد من الدراسات خصوصاً الجانب الأصولي منه، كما التفتت بعض الدراسات إلى مسألة إنكار النسخ في القرآن الكريم وناقشته، وقد ذكرت بعض هذه الدراسات أسماء لبعض المعاصرين عرضاً في مجال تأييد قول أو عرض مسألة. إلا أنه لم يصل إلى علمي - بعد البحث – دراسة مفردة ترصد أبرز مواقف المعاصرين من قضية النسخ وتلقي الضوء على آرائهم فيها مبينة أصولها العلمية وأسبابها الفكرية، مع التحليل والمناقشة.

منهج البحث

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لأنه أليق بطبيعة الدراسة التي نتوخاها.

التمهيد: النسخ بين القدامى والمعاصرين

لتحديد أهم الملامح المميزة لموقف المعاصرين من النسخ في القرآن الكريم ؛ يحسن التعرف على أهم هذه الملامح عند المتقدمين ابتداءً من التعريف بالنسخ وانتهاءً بدور المعاصرين في هذه القضية، وأهم جهودهم في ذلك.

مصطلح النسخ

يدور معنى النسخ في اللغة حول معانٍ أشهرها معنيان: أحدهما الإزالة والمحو، ومنه قولهم: نسخت الشمس الظل أي أزالته، ونسخت الريح آثار الديار أي محت رسومها[(١)]، غير أن إزالة الشمس للظل تتضمن حلولها محله، ومحو الريح للديار لا يتضمن ذلك.

والمعنى الثاني: النقل، ومنه نقل العسل من خلية إلى أخرى، ونقل الكتاب من نسخة إلى أخرى. غير أن نقل العسل يتضمن معنى الإزاحة من موضع إلى موضع، أما نقل الكتاب فلا يتضمن هذا المعنى، وإنما فيه معنى زيادة نسخة على النسخة الأولى، وقد لخص الخليل المعنيين بقوله: « والنسخ والاستنساخ اكتتابك في كتاب عن معارضة، والنسخ إزالتك أمراً كان يُعمل به ثم نسخه بحادث غيره »[(٢)]. وأصرح من هذا قول ابن الأعرابي: «النسخ تبديل الشيء من الشيء وهو غيره... والنسخ نقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو»[(٣)]. وقد اخْتُلِف أيٌّ هذين المعنيين هو الأصل،

(١) لسان العرب لابن منظور (٦١/٣) مادة (نسخ).

(٢) كتاب العين للفراهيدي (٤/ ٢٠١).

(٣) لسان العرب لابن منظور (٦١/٣)، مادة (نسخ).

«قال قوم: قياسه رفع شيء وإثبات غيره مكانه، وقال آخرون: قياسه تحويل شيء إلى شيء»[٤]، إلا أن الأقرب إلى مفهوم النسخ في الاصطلاح هو المعنى الأول، وعامة المتقدمين من المصنفين في الناسخ والمنسوخ عليه، وقد اقتصر عليه ابن سلامة فقال: «اعلم أن النسخ في كلام العرب هو الرفع للشيء، وجاء الشرع بما تعرف العرب إذ كان الناسخ يرفع حكم المرفوع»[٥]. وكذلك شاع عند المصنفين في النسخ عموماً كالحازمي إذ يقول «المعروف من النسخ في القرآن هو إبطال الحكم مع إثبات الخط، ... فهو أن تكون الآية الناسخة والمنسوخة ثابتتين في التلاوة إلا أن المنسوخة لا يُعمل بها»[٦].

وحول هذا المعنى الاصطلاحي دندن الأصوليون، مع كثرة تعبيراتهم واختلافهم في بعض القيود والأوصاف المتعلقة بالتعريف، إلا أن التعريف الشائع عند الأصوليين هو «رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر»[٧]، وتنبغي الإشارة إلى أن اصطلاح الأصوليين هو الذي تحاكم إليه كثير من المصنفين في الناسخ والمنسوخ، وعلى أساسه ناقشوا دعاوى النسخ في كثير من الآيات التي جاء النص على نسخها مع رجوع بعض هذه النصوص إلى عصر الصحابة[٨]، ولعل السبب في ذلك هو اختلاف المفهوم

---

(٤) مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ٤٢٤) مادة (نسخ).

(٥) الناسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلامة (ص:) وانظر: البرهان للزركشي (٢٩/٢) حيث نقل إنكار مكي بن أبي طالب عل النحاس إجازته الوجه الأول في القرآن الكريم.

(٦) الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي (ص ٥).

(٧) الموافقات للشاطبي (٣/ ١٠٧)،

(٨) من الأمثلة على ذلك موقف ابن العربي تجاه بعض هذه الآيات، مثل آية الدين التي روي عن أبي سعيد الخدري أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ إذ علق على ذلك بقوله: «هذه غفلة لا تصح نسبتها إلى أبي سعيد، لأن هذا ليس بنسخ» [الناسخ والمنسوخ لابن العربي ١٠٥/٢].

الأصولي للنسخ عن إجراء الصحابة والسلف له، إذ أجرى السلف النسخ على كل ما فيه معنى الإزالة، سواء أكانت هذه الإزالة بعضية أم كلية، «وهذا المعنى جار في تقييد المطلق، فإن المطلق متروك الظاهر مع مقيده، فلا إعمال له في إطلاقه، بل المُعْمَل هو المقيد، فكأن المطلق لم يفد مع مقيده شيئاً فصار مثل الناسخ والمنسوخ، وكذلك العام مع الخاص...» [٩]. ويفصل ابن القيم هذا المعنى بقوله: «مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ رفع الحكم بجملته تارة - وهو اصطلاح المتأخرين – ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر تارة أخرى، إما بتخصيص عام أو تقييد مطلق، وحمله على المقيد وتفسيره وتبيينه، حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة ناسخاً... ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى»[١٠].

الاهتمام بالنسخ قديماً

ولتعلق النسخ بالأحكام الشرعية اهتم العلماء به «في مباحث مبثوثة في كتب التفسير والأحكام وعلوم القرآن وأصول الفقه، وفي كتب مفردة جمعت شتات هذا العلم وتتبعت مسائله في سور القرآن...» [١١]، ويكفي للتدليل على ذلك أن أول كتاب وصلنا في الناسخ والمنسوخ هو كتاب قتادة بن دعامة السدوسي المتوفي سنة ١١٧هـ[١٢]، ثم تتالت المصنفات المفردة في الناسخ والمنسوخ على مر القرون بحيث

(٩) الموافقات للشاطبي (٣/٧٣).

(١٠) إعلام الموقعين لابن القيم (١/ ٣٥).

(١١) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (١/١٩٤).

(١٢) نشر بتحقيق د. حاتم الضامن.ط/ الرسالة – بيروت ١٤٠٦هـ، وانظر ص٣.

يصعب حصرها[١٣]، هذا إلى جانب جهود أهل التفسير في تتبع الناسخ والمنسوخ ومناقشة قضايا النسخ في أثناء تفاسيرهم فضلاً عن اهتمام الأصوليين بالنسخ ما بين متوسع ومختصر، وما ذلك كله إلا لأن «معرفة هذا الباب أكيدة، وفائدته عظيمة، ولا يستغني عن معرفته العلماء... لما يترتب عليه من التوازن في الأحكام ومعرفة الحلال والحرام»[١٤].

وفوق هذه المصنفات المشار إليها، تبرز مصنفات أصول الفقه وكتب علوم القرآن وقد تميز هذا النوع من التصنيف بذكر أنواع النسخ وشروطه وطرق معرفته.

ماذا أضاف المعاصرون في موضوع النسخ ؟

وامتداداً للاهتمام بقضايا النسخ الناتجة عن أهميته والحاجة إليه شهرت قضية النسخ عند المعاصرين في قاعات الدراسة وفي الدراسات العلمية والكتب الموسعة والمختصرة، ولا شك أن بعض هذه الجهود هي تيسير أو تعميق لجهود السابقين، إلا أن طبيعة العصر اقتضت نوعاً من الإضافات ظهرت في دراسات المعاصرين، منها:

- جمع قضايا النسخ المختلفة في دراسات واعية تجمع بين التأريخ والوصفية والتحليلية، ومن الأمثلة على ذلك دراسة الدكتور مصطفى زيد (النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية).
- تعميق دراسة قضايا النسخ وموضوعاته من وجهة أصولية بتوسيع مباحثه وحشد آراء السابقين وتحليلها، ومن الأمثلة على ذلك دراسة الدكتورة نادية العمري (النسخ عند الأصوليين).

---

(١٣) ذكر أمثلة على هذه المصنفات د. محمد صالح مصطفى [النسخ في القرآن الكريم – مفهومه وتارخية ودعاواه من ٢٥ – ٣٣]، والدكتور عبدالكريم المدغري في دراسته لكتاب الناسخ والمنسوخ لابن العربي (٢٠٨ - ٢١٩).

(١٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/ ٦١).

▪ التجاوب مع أصداء بعض الدعاوى التي شهدها العصر حول القرآن الكريم وقضاياه، مثل دعاوى المبشرين والمستشرقين «فقد احتجوا بوجود النسخ على أن القرآن الكريم حُرِّف وبُدِّل وغُيِّر»[١٥]، ويذكر الشيخ العريض أنه حصل على كتاب «قام بتأليفه عصابة من أعداء الإسلام للطعن في الدين، وإثارة الشبه من حوله، وعقدوا فيه باباً في متشابه القرآن الكريم وناسخه ومنسوخه للادعاء بأن القرآن محرف»[١٦]، وذكر بعض عبارات هؤلاء المبشرين في هذا المعنى.

والذي يهمنا في هذا أن هذه الدعاوى أفزعت بعض الباحثين إلى إعادة النظر في مقررات سابقة وثابتة في قضايا النسخ، فقد أبدى بعضهم أن من أسباب دعوته إلى إعادة النظر في موضوع النسخ تخصص بعض الفضائيات التبشيرية «في بعث ركام المرويات القديمة الواهية والمتهافتة حول الناسخ والمنسوخ لتتخذ منها ثغرات للطعن في مصداقية القرآن الكريم وحفظه حفظاً إلهياً... حتى ألح علي كثيرون منذ سنوات أن أتصدى لهذا الذي تنفثه هذه الفضائيات مما سموه – بحق - فتنة الناسخ والمنسوخ»[١٧]. وأضاف إلى ذلك نهوض بعض الزنادقة باتهام مجتمع الصحابة بعدم تدوين بعض الآيات القرآنية في المصحف، ومثل لذلك بآية الرجم «التي زعمت روايات واهية ساقطة أن تلاوتها قد نسخت»[١٨].

---

(١٥) فتح المنان لعلي العريض (١٧٣).

(١٦) فتح المنان لعلي العريض (١٧٤).

(١٧) حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم للدكتور محمد عمارة (١٥).

(١٨) حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم للدكتور محمد عمارة (١٦).

ويعد محمد توفيق صدقي أسبق من عمارة في هذا الباب – بل لم نجد أسبق منه في طرح موضوع النسخ في هذا السياق – فقد بسط القول في إنكار النسخ في مجموعة مقالات نشرتها مجلة المنار[١٩] وتولى الرد عليها الشيخ صالح بن علي اليافعي في المجلة ذاتها[٢٠].

وليس من موضوعنا إيراد ردود الشيخ اليافعي على هذه المقولات في هذا الموضع، وهي ردود قوية مفصلة، وإنما الإشارة إلى أسبقية محمد توفيق صدقي في طرح إنكار النسخ تجاوبا عكسيا مع أصداء طعن بعض المستشرقين أو المبشرين في القرآن الكريم اعتمادا على مثل هذه العبارات.

أما د. صلاح الخالدي فقد تعرض لرد هجمات المبشرين حول النسخ في كتابه (القرآن ونقض مطاعن الرهبان)، ولكنه سلك مسلكا آخر غيرَ دَفْعِ النَّسْخ، إذ دافع عن أصل النسخ ففرق بينه وبين البداء بأن «نسخ الله بعض أحكامه ليس من هذا الباب فلا بداء في علم الله، والله يجعل بعض أحكامه موقوتة بزمن محدد لتحقيق مصلحة المسلمين فإذا انتهى زمنها نسخها وأتى بأحكام أخرى بدلها»[٢١]. ومن هنا أقر الخالدي بعض صور النسخ التي اعترض عليها أحد الرهبان الحاقدين[٢٢]، إلا أنه شايع بعض الباحثين في رد نسخ التلاوة[٢٣].

---

(١٩) مجلة المنار (مجلد٩، ص: ١١٠).

(٢٠) مجلة المنار (مجلد١٢، ص: ١٢٥، ٢٠١، ٢٨٩، ٣٧١، ٤٤١، ٥٢١).

(٢١) القرآن ونقض مطاعن الرهبان (ص٦١٣).

(٢٢) انظر: القرآن ونقض مطاعن الرهبان (ص٦٢٠).

(٢٣) القرآن ونقض مطاعن الرهبان (ص٦١٦-٦١٧).

ويستنتج من ذلك أن هؤلاء المفكرين وجدوا أنفسهم أمام «تحديات جديدة وغير مسبوقة تحتاج إلى فتح هذا (الملف) – ملف الناسخ والمنسوخ – من جديد وبمنهج جديد»[٢٤].

ونتيجة لهذه التحديات المذكورة جنح هذا الفريق من الباحثين إلى التخفف من أمر المنسوخ في كتاب الله عز وجل وكان ذلك في اتجاهات ثلاثة:

الأول: إنكار بعض أنواع النسخ خصوصاً نسخ التلاوة.

والثاني: إنكار وجود الآيات المنسوخة في القرآن الكريم مع إقرار وجود الناسخ فيه[٢٥]، وقد ساند هذا التوجه أجواء الدعوة إلى حرية الفكر وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه، دون التنصيص على قصره على المؤهلين له كما هو معروف عند العلماء السابقين.

والثالث: إنكار وجود النسخ مطلقاً في كتاب الله تعالى.

وهذه الاتجاهات هي التي سيسعى البحث في تجليتها والتركيز على محاورها وعناصرها.

المبحث الأول: مناهج المعاصرين في تناول موضوع النسخ

تنوعت مناهج المعاصرين في تناول هذه القضية وتعددت طرقهم في تجليتها على النحو التالي:

١ - تضمينها كتبهم في علوم القرآن باعتبارها مبحثاً من مباحثها.

---

(٢٤) حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم للدكتور محمد عمارة (١٧).

(٢٥) وهذه الاتجاهات وجدت عند بعض الفرق قديماً إلا أن الإجماع وقع على خلافها، واعتبرت مذاهب شاذة لا يلتفت إليها، فإنكار النسخ حمل لواءه أبو مسلم الأصفهاني المعتزلي. [وانظر آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويما علي بن سعد الضويحي (ص ٤١٩، ٤٥٧)].

٢ - معالجة بعض مفرداتها في أثناء تفسيرهم للقرآن الكريم.

٣ - التعرض لها في تقديمهم لبعض الكتب التي حققوها.

٤ - إفرادها بالبحث والتصنيف، ولاشك أن إفراد القضية بالبحث والتصنيف يتيح مجالاً أوسع لبحثها ومناقشة فروعها المختلفة، إلا أن بعض من ناقشها في أثناء تصانيفهم غير المتخصصة فيها قد أثار من الموضوعات ما يستحق النظر والتأمل.

الاتجاه الأول: وممن ضمن هذه القضية كتابه في علوم القرآن الشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)[٢٦]، ويعد من أوائل المعاصرين في هذا المنحى، إذ جعل كتابه جامعاً لعلوم القرآن على طريقة المصنفين القدامى، مع زيادات اقتضاها العصر، كالمبحث الذي جعله في ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً [٢٧].

وقد سار الزرقاني في دراسته للنسخ في القرآن الكريم على طريقة القدماء، حتى الزركشي(ت ٧٩٤ هـ) والسيوطي(ت ٩١١هـ)، فذكر النسخ وشروطه والفرق بين النسخ والبداء، وبينه وبين التخصيص، وأدلة ثبوته عقلاً وسمعاً والرد على المانعين، ثم ذكر أنواعه وناقش المانعين لبعضها، ثم ذكر مواقف العلماء من الناسخ والمنسوخ بين متوسع ومضيِّق، وأنهى ذلك كله بسرد الآيات التي ادُّعي فيها النسخ، موجزاً المذاهب فيها ومقرراً ما يختاره، غير أن طريقة الزرقاني تتميز بأمور منها:

١ - سهولة العرض، وذلك بوضع عناوين مميزه لكل جزئية من الجزئيات مع ترتيب المباحث والأفكار إلى جانب سهولة العبارة التي تميل أحياناً إلى الجانب التعليمي لكن بأسلوب علمي.

---

(٢٦) شغل مبحث النسخ في كتاب مناهل العرفان لمحمد عبدالعظيم الزرقاني من (١٣٦ – ٢١٢) من الجزء الثاني.

(٢٧) مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ٨٨-١٣٥).

٢ - زيادة بعض المباحث: فقد صدر موضوع النسخ بلفت الأنظار إلى أهمية هذا المبحث إذ يقول: «لهذا المبحث أهمية خاصة وذلك من وجوه خمسة »[٢٨]، وقد فصل هذه الأوجه تفصيلاً حسناً ملخصه تشعب مسالك هذا المبحث ودقة مسائله، وكونه موضع خلاف طويل بين الأصوليين، ثم مُسْتَغَلاً لبعض أعداء الإسلام من الملاحدة والمبشرين والمستشرقين من أجل الطعن في الدين والنيل من قدسية القرآن، إلى جوار أهمية الإلمام بهذه القضية في كشف النقاب عن سير التشريع الإسلامي وحكمة الله تعالى في تربيته للخلق وسياسته للبشر، وبعد هذا كله أهميته في الاهتداء إلى صحيح الأحكام، ورفع التعارض بين كثير من الآيات القرآنية، وختم هذا الفرع بقوله: « لهذه الوجوه الخمسة التي بسطناها يقتضينا الواجب أن نعنى بهذا المبحث، وأن نسير فيه بقدر على حذر، متوسعين فيما ينبغي التوسع فيه، مقتصدين فيما وراء ذلك»[٢٩].

٣ - تعقُّب غالب الشبهات التي أوردت على النسخ في هيآته المختلفة ابتداءً من جواز وقوعه إلى آحاد أنواعه كنسخ التلاوة مثلاً، فهو لا يترك موضعاً أوردت فيه شبهة أو اعتراض إلا ذكر الشبهة وتوسع في الرد عليها[٣٠].

٤ - شدة عبارته على مخالفي الإجماع، فيسميهم أحياناً الشذاذ من المعتزلة[٣١]، وهو يحذر من مذهبهم في إنكار النسخ بأنه « أخطر المذاهب

---

(٢٨) مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ١٣٦).

(٢٩) انظر: مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ١٣٧).

(٣٠) انظر: رده على من ذهب إلى إنكار وقوع النسخ عقلاً (٢/ ١٤٢)، ثم رده على منكري وقوعه نقلاً أو سمعاً (٢/ ١٥٥-١٦٢)، ثم رده على شبهات من أنكر بعض أنواع النسخ كنسخ التلاوة (٢/ ١٦٩)، والنسخ ببدل أثقل (٢/ ١٧٤).

(٣١) انظر: مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ١٦٩).

وأشنعها»[٣٢]، ويرى أن إنكارهم للحديث الثابت من طرق صحيحة « لا يغض من قيمة ثبوته، بل يغض من قيمتهم هم »[٣٣]، وأن حججهم في منع بعض صور النسخ «سفسطات مفضوحة ومغالطات مكشوفة »[٣٤]، ويشير إلى أن المعاصرين الذين أنكروا وقوع النسخ في القرآن قد تشيّعوا لأبي مسلم النيسابوري« وحطبوا في حبله قليلاً أو كثيراً، وذاعت شبهات حديثه فاسدة حول تشريع الإسلام للنسخ »[٣٥].

وعموماً فكتاب الزرقاني يعد من أوعب الكتب المعاصرة في طرحها لقضية النسخ، وأشملها لجل مسائله بحيث يمكن أن يقال: إنه رائد المعاصرين الذين عالجوا هذه القضية في دراساتهم. وإن كان في بعضها زيادة بحث في أحد الفروع، أو تناول لبعضها بعبارة أوضح.

فالناظر في الصفحات التي أفردها الشيخ مناع القطان(ت ١٤٢٠هـ) للنسخ في كتابه (مباحث في علوم القرآن) يجدها مستقاة من كتاب الزرقاني مع تقديم وتأخير وإيجاز وبسط حسب مقتضى طبيعة التصنيف، ومن أمثلة ذلك: أن ما ذكره تحت عنوان (ما يقع فيه النسخ)[٣٦] هو اختصار لما توسع فيه الزرقاني تحت عنوان (ما يتناوله النسخ)[٣٧]. وأما ما ذكره تحت عنوان (حكمة النسخ)[٣٨] فهو اختصار لما بسطه الزرقاني تحت عنوان (حكمة الله في النسخ)[٣٩]، والفرق بين الموضعين أن تفصيل

(٣٢) انظر: مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ١٥٥).
(٣٣) انظر: مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ١٨٣).
(٣٤) انظر: مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ١٧٢).
(٣٥) انظر: مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ١٦٢).
(٣٦) انظر: مباحث في علوم القرآن للقطان (ص ٢٣٣).
(٣٧) انظر: مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ١٦٥).
(٣٨) انظر: مباحث في علوم القرآن للقطان (ص ٢٤٠).
(٣٩) انظر: مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ١٥٢).

الزرقاني في الموضع الأول كثير الفوائد، واختصار القطان في الموضع الثاني سهل العبارة وأوضح في تصوير الحكمة للطلاب.

وأما الدكتور فضل حسن عباس(ت ٢٠١١م) فكتابه (غذاء الجنان) يعد اختصاراً ميسراً لأهم مباحث مناهل العرفان، ومن أمثلة ذلك موضوع (الطريق إلى معرفة النسخ)، فهو تهذيب لجزء من المبحث الذي عقده الزرقاني تحت عنوان (طرق معرفة النسخ)[٤٠]، ولم أجد زيادة على ما في مناهل العرفان إلا تعداده للآيات المنسوخة عند بعض الأئمة السابقين وهم: ابن حزم صاحب الناسخ والمنسوخ، وهبة الله بن سلامة، والنحاس، وعبدالقادر البغدادي[٤١].

ويشبه د. فرحات في عرضه الشيخ محمد الصادق قمحاوي في كتابه (الإيجاز والبيان في علوم القرآن) إذ يعرض قضايا النسخ عرضا موجزا[٤٢] يميل فيه إلى مذهب الجمهور في المسائل المثارة حتى موضوع نسخ التلاوة[٤٣]. وقد ختم ذلك بعرض عشر مسائل مما رجح فيه السيوطي النسخ ودرسه[٤٤].

ولعل من الزيادات المهمة على ما في مناهل العرفان ما أفرده الدكتور أحمد حسن فرحات من إشارة واضحة إلى التفريق بين المعنى الاصطلاحي الذي استقر عليه اصطلاح الأصوليين وعلماء القرآن المتأخرين، وبين اصطلاح السلف للناسخ والمنسوخ، « لأنه يحل لنا كثيراً من التساؤلات التي تقوم في الأذهان حينما نرى كثرة

---

(٤٠) انظر: مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ١٦٣-١٦٤).

(٤١) انظر: غذاء الجنان لفضل عباس (ص٢١٠).

(٤٢) شغل بحث النسخ في كتاب الإيجاز والبيان من ص١٢٠ إلى ص١٣٠.

(٤٣) الإيجاز والبيان (ص١٢٦).

(٤٤) الإيجاز والبيان (ص١٢٨-١٣٠).

عدد الآيات التي أدخلها السلف في الناسخ والمنسوخ»[٤٥]، وقد أشار إلى سعة مفهوم النسخ عند السلف فهو أعم مما عرفه المتأخرون واستقر عليه اصطلاحهم، إذ يدخل فيه تقيد المطلق، وتخصيص العام.. وغير ذلك»[٤٦]. وعموماً فمبحث النسخ في كتاب الدكتور فرحات هو تهذيب وتيسير لكتاب الزرقاني مع بعض الزيادات المهمة كما سبق بيانه.

أما الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي فقد ضمن مبحث النسخ كتابه (دراسات في القرآن الكريم) وليس فيه زيادات تذكر على ما ذكره الزرقاني إلا أنه حسن العرض مرتب الأفكار، كثير النقول عن السابقين، فيه قدر من التوسع في عرض المذاهب والأفكار وتصوير المسائل، ومن ثَمّ استوعب كلامه في تعريف النسخ وشروطه واختلاف العلماء فيه سبعاً وتسعين صفحة[٤٧].

وعند الدكتور صبحي الصالح (ت ١٤٠٧هـ) في كتابه (مباحث في علوم القرآن) نطلع على منهج أكثر تطوراً في الإفادة من كتاب الزرقاني، فعلى الرغم من أن مباحثه هي نفس مباحث الزرقاني باختصار شديد ؛ نجد اختلافاً في طريقة العرض لا في تيسير العبارة فحسب، ولكن في التحليل والمناقشة التي تحلّى بها المبحث، فهو يكثر من رد اختلاف العلماء إلى منشئه وسببه كما في عزوه منشأ الجدل في تعريف النسخ إلى « ما بين تحديد الكلمة لغة وتحديدها اصطلاحاً من ارتباط لابد أن يلحظ لئلا يكون استخدام القرآن مثل هذه اللفظة... جارياً على غير أسلوب العرب في التعبير عن قضية لها في الإسلام خطر كبير »[٤٨]، كما أن اللهجة تبدو شديدة على من خالف رأيه سواء

(٤٥) في علوم القرآن عرض ونقد للدكتور أحمد فرحات (ص ١٦٥).

(٤٦) في علوم القرآن عرض ونقد للدكتور أحمد فرحات (ص ١٦٦).

(٤٧) انظر: دراسات في القرآن الكريم للدكتور محمد الحفناوي (ص ٣١٧ -٤١٥).

(٤٨) مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح (ص ٢٦٠).

من المكثرين في أمر النسخ أم من منكريه، فالمكثرون « قطعوا أوصال الآية الواحدة فزعموا أن أولها منسوخ وأخرها ناسخ »[٤٩]، ووقعوا في «أخطاء منهجية كان خليقاً بهم أن يتجنبوها»[٥٠]، إلى غير ذلك من العبارات، وأما المنكرون فهم « قد خلطوا النسخ بالتخصيص وأساؤوا الأدب مع الله في إيثارهم لفظ التخصيص الذي اخترعوه على لفظ النسخ الذي صرح به القرآن »[٥١]، وهذا الاهتمام بمواقف العلماء من النسخ وموقفه منهم أذهب جل أفكار المبحث في هذه الزاوية إلا كلاماً يسيراً في بعض مباحثه الأخرى شملته ثلاث صفحات[٥٢] من المبحث. ومن الإنصاف أن نذكر أن الدكتور الصالح قد أفاد من كتب أخرى متعددة غير مناهل العرفان منها ما هو في أحكام القرآن، ومنها ما هو في الناسخ والمنسوخ، ومنها ما هو في علوم القرآن أيضاً.

أما تناول الشيخ محمد الغزالي(ت ١٤١٦هـ) لهذا الموضوع فيختلف اختلافاً بينا عن تناول من سبق، وإن كان داخلاً في إطار طرحه لموضوع النسخ في أثناء كتابه، وهذا الاختلاف يرجع إلى أمرين:

الأول: أن الكتاب الذي طرح فيه موضوع النسخ ليس كتاباً في علوم القرآن بالمعنى الدقيق فقد سماه (نظرات في القرآن)، ولذلك لم يجر على الطريقة المألوفة في أبوابه، وإنما هو مجموعة من خواطر داعية شفيق على أمته وعلى كتابها العظيم دفعه إليها قضايا واهتمامات عصرية جاء النظر في معطيات الثقافة الأصيلة تبعاً لا أصلاً[٥٣].

---

(٤٩) مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح (ص ٢٦٤).

(٥٠) مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح (ص ٢٦٥).

(٥١) مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح (ص ٢٦٣).

(٥٢) مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح (ص ٢٥٩ – ٢٦١).

(٥٣) يظهر ذلك في كثير من عناوين الكتاب مثل: الإنسان في القرآن، الحياة العامة في القرآن، الثروة في القرآن، حتى إنه حين ذكر عنوان الألوهية في القرآن لم يتطرق إلى موضوع الألوهية كما تبينه كتب العقيدة=

ومن ثم تميز الكتاب بروح ثائرة، كان لها أثرها في دراسة موضوع النسخ الذي أفرد له فصلاً بعنوان (حول النسخ)، ويلاحظ من العنوان أن المبحث لا يتعرض للنسخ تعرضاً تقليدياً فيدرس قضيته كما درسها المتقدمون بطريقة علمية تعليمية، وإنما جاء ليبرز موقفاً محدداً في النسخ دون اهتمام بغيره من مسائل الموضوع، فهو يتساءل: « هل في القرآن آيات معطلة الأحكام، بقيت في المصحف للذكرى والتاريخ كما يقولون، تقرأ التماساً لأجر التلاوة فحسب، وينظر إليها كما ينظر إلى التحف الثمينة في دور الآثار... ؟؟. من المسلمين من يرى هذا الرأي حينما يقولون بالناسخ والمنسوخ... ونحن لا نميل إلى المسير مع هذا الاتجاه، بل لا نرى ضرورة للأخذ به »(٥٤).

ثم يتولى الفصل الذي أربى على العشرين صفحة مناقشة ما فهمة المفسرون في موضوع النسخ، ومحاولة دحضه وإقامة الأدلة على ما ذهب إليه، وهو أن القرآن ليس فيه منسوخ وأن كل آياته يجب العمل بها «نعم: قد يقع في القرآن تفصيل بعد إجمال أو تقييد بعد إطلاق أو تخصيص بعد تعميم، بيد أن ذلك شيء غير الزعم بأن هناك آيات بطل حكمها أو وقف تنفيذها »(٥٥).

ولاشك أن هذا الموقف قد خالف فيه الشيخ الغزالي جماعة العلماء من السلف والخلف، وهو الموقف الذي نعته العلماء والمصنفون في الناسخ والمنسوخ خاصة على اختلاف مذاهبهم فيه بالشذوذ ومخالفة الإجماع(٥٦).

الإسلامية، وإنما وجه كل همه إلى مناظرة الملحدين وأهل الأديان الأخرى ناظراً في شبهاتهم المتعددة فيما يتعلق بالغيب، خائضاً في النظريات العلمية والفلسفية التي لها علاقة بهذا الأمر.

(٥٤) نظرات في القرآن لمحمد الغزالي (ص٢٢٨).

(٥٥) نظرات في القرآن لمحمد الغزالي(ص ٢٢٩).

(٥٦) سيأتي عرض هذا الرأي وأدلته مع غيره من الآراء والمواقف في قضية النسخ في المبحث الثاني بإذن الله.

ويتعلق موقف الغزالي بمصنف سابق له وهو كتاب (تاريخ التشريع الإسلامي) للشيخ محمد الخضري(ت ١٣٤٥هـ)، وقد ذكره الغزالي استناداً إلى ما وصل إليه[٥٧]. ومع أن الكتاب ليس في علوم القرآن وإنما هو في تاريخ التشريع، ولم يعرف للشيخ محمد الخضري تصنيف في علوم القرآن، إلا أن اهتمامه بموضوع النسخ ونفيه وجوده في القرآن الكريم جدير بالإيراد هنا لما كان له من أثر في توجه بعض المعاصرين إلى هذا المنحى معترفين بسبقه إليه.

وتبقى الإشارة إلى أن الشيخ الخضري له كتاب سابق لهذا الكتاب وهو (أصول الفقه) اهتم فيه بقضية النسخ وأفردها بحاشية مطولة هي الحاشية الوحيدة في الكتاب كله[٥٨] وقد ضمنها بعض مباحث المتقدمين في النسخ كتعريفه والفرق بينه وبين التخصيص وجوازه عقلاً ووقوعه فيما بين الشرائع المختلفة أو في شريعة واحدة، والفرق بينه وبين البداء، ثم ذكر مجموعة الآيات التي اختارها السيوطي وأثبت فيها النسخ، ذاكراً رأيه في كل آية، ويبدو أنه يسلك مسلك الحذر في إثبات النسخ أو نفيه في هذه الآيات، إلا أنه مال إلى إثباته في بعضها وجعله الظاهر[٥٩]، وإن كان يرى أن لأبي مسلم الأصفهاني(ت ٣٢٢هـ) الذي أنكر النسخ في القرآن الكريم مستنداً ما يدفع عنه التشنيع الذي شُنع عليه من العلماء[٦٠].

وأما كتابه (تاريخ التشريع الإسلامي) فهو تطور لهذا الرأي ووقوف على نفي النسخ في القرآن الكريم بالكلية، ولذلك انصب موضوعه (معنى النسخ) على تأييد هذا الموقف، فبدأ بتعريف النسخ في اصطلاح الفقهاء، ثم ذكر أن الموجود في القرآن

---

(٥٧) نظرات في القرآن لمحمد الغزالي(ص ٢٤٣).

(٥٨) انظر: أصول الفقه للخضري(ص ٣١٣ - ٣٢٠).

(٥٩) انظر: أصول الفقه للخضري(ص٣١٧).

(٦٠) انظر: أصول الفقه للخضري(ص٣١٣، ٣٢٠).

منه ما يتعلق بتخصيص العام وتقييد المطلق[٦١]، وأما النسخ الكلي واستبدال اللاحق بالسابق فهو يحيله ويستبعده[٦٢]. وتكمن أهمية إيراد رأيه على الرغم من سوقه في كتبه الأصولية في أنه يعدّ رائداً لاتجاه نفي النسخ في القرآن الكريم عند المعاصرين، كما أن الزرقاني رائد للاتجاه العلمي والتعليمي في إبراز قضايا النسخ ومباحثه المختلفة.

وعلى خلاف هذا التوسع في بسط المسائل وعرض المذاهب والأفكار نجد طريقة الدكتور فاروق حمادة في كتابه (مدخل إلى علوم القرآن والتفسير) التي تتميز بالاختصار الشديد مع استيعابها لأهم قضايا النسخ، إذ لخص هذه القضايا في نحو عشر صفحات[٦٣]، وقد خلت هذه الصفحات من أي مناقشة حول الآراء المتعددة في النسخ في أي قضية من قضاياه إلا ما ختم به هذا المبحث من اعتراضه على من أنكر وقوع نسخ التلاوة كالدكتور مصطفى زيد اعتراضاً مختصراً جداً يتمثل في أن هذا الإنكار « من غير حجة كافية »[٦٤]، وأنه « ردَّ الأسانيد الصحيحة، وهذا غير مقبول منه في الميزان العلمي »[٦٥]، واعداً بأن يجلي هذه النقطة بتفصيل دقيق في المستقبل.

ومن الزيادات التي يمكن أن تلتقط في هذا المجال ما أورده الدكتور عدنان زرزور في كتابه (علوم القرآن) إذ حاول تقريب مفهوم النسخ بأنه «تبديل في حقنا، بيان محض في حق صاحب الشرع»[٦٦]، ومن هذا الجديد أيضاً ما سماه «التربية بالنسخ»[٦٧]، إذ

---

(٦١) انظر: تاريخ التشريع للخضري(ص٢٠).

(٦٢) انظر: تاريخ التشريع للخضري(ص٢٠، ٢٣).

(٦٣) انظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير للدكتور فارق حمادة، (ص١٣٧ – ١٤٨).

(٦٤) مدخل إلى علوم القرآن والتفسير للدكتور فارق حمادة (ص١٤٨).

(٦٥) مدخل إلى علوم القرآن والتفسير للدكتور فارق حمادة (ص١٤٨).

(٦٦) علوم القرآن لعدنان زرزور (ص١٩٩).

(٦٧) علوم القرآن لعدنان زرزور (ص٢٠١).

يرى أن النسخ «كان ضرورة لا بد منها لنقل أبناء عصر التنزيل من الجاهلية إلى الإسلام بدليل أنه جاء مرة نسخاً مباشراً وجاء مرة أخرى على مراحل»[٦٨]، فالنسخ عنده من الأدوات الثقافية التي ساهمت في صنع الجيل الأول، وليس معنى هذا أن يتكرر النسخ في كل جيل ليساهم في صنعه، فالأجيال التالية تتربى «بالاقتداء والتأسي بذلك الجيل، لا بالنسخ الذي ساهم في صنعه هو، فالتربية بالنسخ – إن صح الشعار أو التعبير – بالنسبة لجيل التنزيل يقابله بالنسبة لسائر الأجيال الأخرى بعده التربية بالقدوة أو بالاحتذاء بذلك الجيل»[٦٩]، ومن ثم «كان تشريع النسخ جزءاً من ذلك الإعداد التاريخي المرحلي، أو وسيلة من وسائله البارزة، وبعد أن تم هذا الإعداد الذ قدم لنا النموذج... أصبحت الأمة الإسلامية مطالبة بالأحكام الأخيرة في البناء والإعداد»[٧٠].

ولعل في تركيز الدكتور عدنان زرزور على هذه الزاوية من الجانب التربوي في النسخ إشارة إلى ما تميّز به طرحه بحيث لم يركز على الكثير من قضايا النسخ التي طرحها غيره، وإنما آثر طريقة إبراز جوانب محددة في النسخ والاستفاضة فيها دون غيرها.

الاتجاه الثاني: اقتضت طبيعة التفسير أن يتعرض المفسرون لبعض موضوعات النسخ في أثناء تفسيرهم لآيات النسخ والتبديل في القرآن الكريم، وقد جرى المفسرون المعاصرون على هذه الطريقة مع اختلاف في مناهجهم وطريقة تناولهم لهذه الأمور.

فأما الشيخ جمال الدين القاسمي(ت ١٣٣٢هـ) فقد أفرد الناسخ والمنسوخ بمبحث في مقدمة تفسيره تحت عنوان (قاعدة في الناسخ والمنسوخ) فقرر جواز النسخ في

(٦٨) علوم القرآن لعدنان زرزور (ص٢٠٢).

(٦٩) علوم القرآن لعدنان زرزور (ص٢٠٣).

(٧٠) علوم القرآن لعدنان زرزور (ص ٢٠٣).

الشرائع وكذلك في الشريعة الواحدة ولكنه حكى خلافاً في نسخ أحكام القرآن ولو بالقرآن مشيراً إلى أبي مسلم الأصفهاني ومقرراً أن «الجمهور على أن القرآن ينسخ بالقرآن، بناءً على أنه لا مانع من نسخ حكم آية مع بقائها في الكتاب يُعْبد الله بتلاوتها»[٧١]، ثم ذكر مصطلح السلف والمتأخرين للنسخ والتفريق بينهما وطوّل النقل عن الشاطبي في هذا الموضع مع عدم تعقب له فيما ذهب إليه من عدم وجود النسخ في الآيات التي أوردها، وقد يشير ذلك إلى أنه لا يذهب مذهب المكثرين في إيراد النسخ.

ويبدو أن أكثر المعاصرين في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[٧٢]، قد ذهب مذهب جمهور المفسرين من أنها دالة على ثبوت النسخ ووقوعه في الشريعة الإسلامية مع بعض التفصيل في ذلك[٧٣]؛ فهذا الألوسي مثلاً يؤكد أن الآية نزلت في الرد على اليهود أو المشركين في ادعائهم مناقضة بعض الكتاب لبعض في أنه يأمر بأمر اليوم ويرجع عنه غداً، ويذكر معنى النسخ ووقوعه في القرآن الكريم وبعض أنواعه على سبيل التمثيل[٧٤]، وعليه جرى كثير من المعاصرين لأنه طريقة القدماء، يقول الدكتور وهبة الزحيلي: « ومعنى الآية: ما نغير حكم آية أو نجعلك تنساها فلا تذكرها، أو نأمر بتركها أو نؤجلها إلا أتينا بما هو خير منها للعابد...أو مثلها»[٧٥]، وفي أثناء تفسيره للآية ذكر تعريف النسخ وفائدته وبعض

---

(٧١) محاسن التأويل للقاسمي(٣٢/١). ولا يخفى أن العلماء لم يحكوا اختلافاً في ذلك بل جزموا بالإجماع وعدوا مخالفة أبي مسلم شذوذاً لا يلتفت إليه .

(٧٢) سور البقرة: ١٠٦.

(٧٣) انظر: تفسير المراغي ١/ ١٨٧، وتفسير المنار لرشيد رضا ١/ ٤١٤، وزهرة التفاسير لأبي زهرة ١/ ٣٥١.

(٧٤) روح المعاني للألوسي (٤٧٩/١).

(٧٥) التفسير المنير للزحيلي (٢٦٢/١).

أنواعه وأدلة وقوعه وما يكون فيه النسخ مع الإشارة إلى بعض المباحث الأصولية في هذا الموضوع[٧٦].

ولكن بعض المفسرين المعاصرين يتبنى القول بأن معنى ﴿ءَايَةٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[٧٧]: ليس الآية من القرآن وإنما هي الرسالة أو الآية المؤيدة لها، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده(ت ١٩٠٥م)، فقد قال: إنه « لا معنى لنسخ الآية في ذاتها ولا حاجة إليه وإنما الأحكام تختلف باختلاف الزمان والمكان والأحوال، فإذا شرع حكم في وقت لشدة الحاجة إليه ثم زالت الحاجة في وقت آخر فمن الحكمة أن ينسخ الحكم ويبدل بما يوافق الوقت الآخر، فيكون خيراً من الأول أو مثله في فائدته من حيث قيام المصلحة به»[٧٨]، ثم قال: « والمعنى الصحيح الذي يلتئم مع السياق إلى آخره أن الآية هنا هي ما يؤيد الله تعالى به الأنبياء من الدلائل على نبوتهم، أي: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ نقيمها دليلاً على نبوة نبي من الأنبياء –أي نزيلها، ونترك تأييد نبي آخر بها...»[٧٩].

وقد مشى على ذلك بعض المفسرين المعاصرين كالشيخ محمد أبي زهرة(ت ١٣٩٤هـ)، إذ ذكر في صدر تفسيره للآية أن الله عز وجل بيّن النسخ « لأنه يتضمن نسخ بعض ما جاء في التوراة وإن صدق أصلها، ونسخ المعجزات التي كان يأتي بها موسى عليه الصلاة والسلام ليؤمن بنو إسرائيل وآل فرعون، ذكر الله تعالى نسخ الشرائع القديمة ونسخ المعجزات الحسية السابقة وأنه أتي بمعجزة هي القرآن »[٨٠].

---

(٧٦) انظر: التفسير المنير للزحيلي (٢٦٢/١ – ٢٦٨).

(٧٧) سورة البقرة: ١٠٦.

(٧٨) تفسير المنار لمحمد عبده (٤١٤/١).

(٧٩) تفسير المنار لمحمد عبده (٤١٧/١).

(٨٠) زهرة التفاسير لمحمد أبو زهرة (٣٥٠/١).

ثم صرح أنه يميل إلى تفسير الآية بالمعجزة وعلل ذلك بأمور أربعة[٨١]، ومن ثم « يكون النسخ في هذه الآيات الكريمات هو نسخ الآيات الدالة على رسالة النبي، وأن تغيير آية بآيات الله تعالى بخير منها أو مثلها وأن قدرة الله تعالى على ذلك ثابتة »[٨٢]، ثم هو يرى أن هذه الآية تدل على إمكان النسخ لا على وقوعه[٨٣]، وهو مع ذلك يخالف الشيخ محمد عبده في توجيهه لآية سورة النحل: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٨٤] فهو يحملها أيضاً على المعجزات، « فإن الله العليم الحكيم هو الذي يختار من الآيات الدالة على رسالة أنبيائه ما يراه أقوى دلالة وأكثر بقاءً، فهو الذي يعلم الآيات كلها وهو الذي يدبر كل شيء بحكمته وإرادته »[٨٥]، بينما يرى الشيخ محمد عبده فرقاً بين الاثنين في الدلالة إذ يقول: « وإذا وازنا بين سياق آية ﴿ مَا نَنسَخْ ﴾ وآية ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ﴾ نجد أن الأولى ختمت بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ والثانية بقوله: ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾ ونحن نعلم شدة العناية في أسلوب القرآن بمراعاة هذه المناسبات، فذكر العلم والتنزيل ودعوى الافتراء في الآية الثانية يقتضي أن يراد بالآيات فيها آيات الأحكام، وأما ذكر القدرة والتقرير بها فلا يناسب موضوع الأحكام ونسخها»[٨٦].

---

(٨١) انظر: زهرة التفاسير لمحمد أبو زهرة (١/٣٥٤).

(٨٢) زهرة التفاسير لمحمد أبو زهرة (١/٣٥٧).

(٨٣) زهرة التفاسير لمحمد أبو زهرة (١/٣٥٢).

(٨٤) سورة النحل: ١٠١.

(٨٥) زهرة التفاسير لمحمد أبو زهرة (١/٣٥٦).

(٨٦) تفسير المنار لمحمد عبده (١/٤١٦).

ومن المفسرين المعاصرين من جمع بين المعنيين دون إحالة لأحدهما، ومقتضى ذلك أن يصح تفسير الآية بالمعجزة، وكذلك تفسيرها بالآية من القرآن التي تحمل حكماً شرعياً، فابن عاشور(ت ١٣٩٣هـ) مثلاً – وإن جنح إلى أن «المراد بالآية هنا حكم الآية سواء أزيل لفظها أم أبقي لفظها»[٨٧] - لا يحيل إطلاق الآية على المعجزة «لأنها دليل صدق الرسول، قال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾»[٨٨]، ومن ثم كان حديثه عن النسخ في هذا الموضع إثباتاً للنسخ بمعنييه، نسخ الشرائع، ونسخ بعض آيات القرآن الكريم، وهو يجمع بين المعنيين بقوله: « والمقصد الأصلي من هذا هو تعليم المسلمين أصلاً من أصول الشرائع وهو أصل النسخ الذي يطرأ عَلَى شَرِيعَةٍ بِشَرِيعَةٍ بَعْدَهَا، وَيَطْرَأُ عَلَى بَعْضِ أَحْكَامِ شَرِيعَةٍ بِأَحْكَامٍ تُبْطِلُهَا مِنْ تِلْكَ الشَّرِيعَةِ. وَذَلِكَ عنده «يَسْتَتْبِعُ الرَّدَّ عَلَى الْيَهُودِ بِطَرِيقِ الْمُسَاوَاةِ لأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَتْ حِكْمَةُ تَغْيِيرِ بَعْضِ الأَحْكَامِ لِمَصْلَحَةٍ تَظْهَرُ حِكْمَةُ تَغْيِيرِ بَعْضِ الشَّرَائِعِ»[٨٩].

أما الأستاذ سيد قطب(ت ١٩٦٦م) فيحاول أن يجمع بين هذه المناسبات بقوله: « وسواء كانت المناسبة هي مناسبة تحويل القبلة كما يدل سياق هذه الآيات وما بعدها أم كانت مناسبة أخرى من تعديل بعض الأوامر والتشريعات والتكاليف التي كانت تتابع نحو الجماعة المسلمة وأحوالها المتطورة أم كانت خاصة بتعديل بعض الأحكام التي وردت في التوراة مع تصديق القرآن في عمومه للتوراة ؛ سواء كانت هذه أم هذه أم هي جميعاً المناسبة التي اتخذها اليهود ذريعة للتشكيك في صلب العقيدة.. فإن القرآن يبين هنا بياناً حاسماً في شأن النسخ والتعديل وفي القضاء على تلك الشبهات التي

(٨٧) التحرير والتنوير لابن عاشور (١/٦٥٦).

(٨٨) التحرير والتنوير لابن عاشور (١/٦٥٦).

(٨٩) التحرير والتنوير لابن عاشور (١/٦٥٥).

أثارتها اليهود... فالتعديل الجزئي وفق مقتضيات الأحوال في فترة الرسالة هو لصالح البشرية ولتحقيق خير أكبر تقتضيه أطوار حياتها »[٩٠] فهو جنح إلى ما ذهب إليه ابن عاشور من إمكان استيعاب الآية لهذه المعاني المتعددة، وإن كنت أرى تعبيره بلفظ التعديل خطأً في تصور معنى النسخ وطبيعته، فهو لا يعني تعديل الأحكام الشرعية لأنها من عند الله سبحانه وتعالى في كتاب قيّم لا عوج فيه ولا أمْت ؛ قال تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا ﴾ [٩١] وإنما النسخ تغيير للأحكام على مقتضى المصلحة سواء أكانت دينية أم دنيوية.

فنستطيع أن نقول: إن المفسرين المعاصرين كانوا يفرون من إنكار النسخ في القرآن الكريم، وإن كان بعضهم يجتهد في أن تكون الآيتان ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ الآية. و ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً ﴾ الآية. بعيدتين عن الاحتجاج على وجود النسخ في القرآن الكريم، تاركين الدلالة على وجوده أو عدمه لمواضع الناسخ والمنسوخ في الآيات وتفسيرهم لها.

ولكن الدكتور عبدالكريم الخطيب (ت ١٣٩٠هـ) ينحو نحواً آخر ؛ إذ يصرح بقوله «إننا لا نسيغ القول بأن شيئاً منسوخاً من هذا القرآن الذي نقرأه ونتعبد به»[٩٢]، وبهذا النفس تناول الآيتين السابقتين، فأما الأولى فهو يرى أن الشرط فيها ليس بمحتم الوقوع، إذ « يجوز ألا يقع شرطها وجوابها، وتكون من قبيل القضايا الفرضية التي

(٩٠) في ظلال القرآن لسيد قطب (١/١٠١-١٠٢).

(٩١) سورة الكهف: ١، ٢.

(٩٢) التفسير القرآني للقرآن للخطيب (١/١٦١).

يراد بها العبرة والعظة»[٩٣]، ومن ثم «فإننا لا نستصحب هذا الحكم، ونحن ننظر في الآيات التي يقال إنها ناسخة أو منسوخة»[٩٤].

وأما الآية الثانية فهي عنده متعلقة بترتيب الآيات، فالمراد «بتبديل آية مكان آية هنا هو ما كان يحدث في ترتيب الآيات في السور، ووضع الآيات بمكانها من السورة... وذلك أن آيات كثيرة كانت مما نزل بالمدينة قد وضعت في سورة مكية، كما أن آيات مما قد نزل بمكة ألحقت بالقرآن المدني»[٩٥].

الاتجاه الثالث: أدلى بعض محققي الكتب المصنفة في الناسخ والمنسوخ بدلوهم في بحث قضية النسخ وعرض مباحثه، وربما تخلل ذلك رأياً في بعضها يؤيد مذهباً أو يعارضه، وبين يدينا مقدمتان لكتابين من كتب الناسخ والمنسوخ، الأولى: مقدمة الدكتور عبدالكريم العلوي لكتاب الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم للقاضي أبي بكر بن العربي(ت ٥٤٣هـ)، والثانية: مقدمة الدكتور سليمان بن إبراهيم اللاحم لكتاب الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل لأبي جعفر النحاس(ت ٣٣٨هـ). فأما الدكتور العلوي فقد تتبع مباحث النسخ على طريقة المتقدمين مع نوع من البسط، فبدأ بأهمية هذا العلم وموضعه من كتب الفقه والأحكام والتفسير وعلوم القرآن، فأشار إلى صلته بالعقيدة « لأن تناسخ الرسالات السماوية وتناسخ الأحكام لا يمكن فهمه فهماً سليماً

---

(٩٣) التفسير القرآني للقرآن للخطيب (١٢٨/١).

(٩٤) التفسير القرآني للقرآن للخطيب (١٢٨/١).

(٩٥) التفسير القرآني للقرآن للخطيب (٣٦٣/٧) ويبدو تأثر الدكتور الخطيب بالشيخ محمد الغزالي وعبدالمتعال الجبري في تعبيراتهما واستدلالاتهما، إذ نجده يقول أن «النسخ معناه عزل الآيات المنسوخة عن الحياة، وإحالتها إلى المعاش، وما الاحتفاظ بها في القرآن إلا كالاحتفاظ بجثث الأموات محنطة في توابيت» [التفسير القرآني للقرآن١٦١/١] وهذه المعاني هي نفسها المتكررة عند الشيخ الغزالي. وأما تأويل الآيتين فهو تأويل الجبري تماماً كما سيأتي ذلك.

إلا مع إدراك كامل للعقيدة والشريعة وإيمان صادق بالباري تعالى وقدرته وعلمه وحكمته »[٩٦]، وبعد تفصيله لهذا القول قرر صلته بالتشريع لأن « التعرف على أحكام الشريعة والعمل بها يقتضي معرفة محكمها ومنسوخها »[٩٧]، ثم سار على نهج القدماء في بيان معنى النسخ وحدّه، وعرّج على موضوع التوسع في القول بالنسخ وشروط النسخ وضروبه بعبارة واضحة ونقول متنوعة من مصادر العلم.

ولعل مما زاده من الفوائد محاولة استقصائه المصنفات في موضوع النسخ من المتقدمين وعزوها إلى مصنفيها فبلغت قائمتها ثمانية وأربعين مصنفاً[٩٨]، كما أنه ذكر ثلاثين قاعدة في النسخ استخلصها من كتاب ابن العربي، وهي قواعد مفيدة بغض النظر عن حاجة بعضها إلى المناقشة[٩٩].

أما الدكتور اللاحم فإلى جانب عرضه الميسّر لموضوعات النسخ الذي تجلى في استيفاء كل موضوع منها بأفكار مرتبة مسلسلة معنونة نجد عنده بعض الإضافات المهمة ومنها:

١ - إشارته إلى بداية تميز المصطلح الأصولي عن اصطلاح السلف إذ يعد الشافعي « أول من ميّز بين النسخ وبين هذه الأساليب[١٠٠]، فقد أطلق في كتابه الرسالة على النسخ معاني عدة تميزه في الحقيقة عن غيره كلفظ التبديل والإزالة والمحو، وهذه المعاني لا توجد في التخصيص والتقييد ونحوها من أساليب البيان»[١٠١].

---

(٩٦) مقدمة الناسخ والمنسوخ لابن العربي (١/١٩٣).

(٩٧) مقدمة الناسخ والمنسوخ لابن العربي (١/١٩٣).

(٩٨) انظر: مقدمة الناسخ والمنسوخ لابن العربي (ص ٢٠٨-٢١٩).

(٩٩) انظر: مقدمة الناسخ والمنسوخ لابن العربي (ص ٢٢٤-٢٢٨).

(١٠٠) يقصد أساليب البيان المختلفة كتخصيص العام، وتقييد المطلق.

(١٠١) مقدمة الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (١/١٠٤، ١٠٥، ١٠٧).

٢ - تنصيصه على أقدم ما وصل إلينا عن مفهوم النسخ حسب استقرائه وهو « ما ذكره أبو عبدالله محمد حزم في كتابه معرفة الناسخ والمنسوخ عمن سبقه من العلماء»[١٠٢].

٤ - تدقيقه القول في شذوذ أبي مسلم الأصفهاني، ورده على من زعم أنه لا ينكر وقوع النسخ في القرآن وإنما يسميه تخصيصاً في الأزمان، وذكر نماذج من أقواله تدل « على أنه كما قال عنه جمهور العلماء ينكر وقوع النسخ في القرآن، ولا يقف فقط عند تسميته تخصيصاً في الأزمان كما قال بعضهم »[١٠٣].

ومما سبق يتبين أن مقدمات بعض المحققين لكتب الناسخ والمنسوخ احتوت على فوائد وإضافات جيدة في هذا الباب كما أنها قدمت صورة واضحة للكتاب المدروس.

الاتجاه الرابع: وقد أفرد هذا الموضوع بالتصنيف جماعة من المعاصرين، وهي طريقة ليست جديدة في هذا الميدان، فقد أفرده متقدمون كثير بالتصنيف حيث بلغت القائمة التي وضعها الدكتور عبدالكبير المدغري للمصنفين فيه حتى عصر ابن العربي ثمانية وأربعين مصنفاً[١٠٤]، غير أن طبيعة التأليف وقضاياه قد تكون اختلفت في بعض مصنفات المعاصرين التي أفردت في النسخ كما سنرى، ولا يدخل في نطاق بحثنا بعض المصنفات المختصة بالنسخ من الناحية الأصولية، ككتاب الدكتورة نادية شريف العمري (النسخ في دراسات الأصوليين) وكتاب الدكتور شعبان محمد إسماعيل (نظرية النسخ في الشرائع السماوية) فذكر النسخ في مثل هذه الدراسات في القرآن الكريم جاء

(١٠٢) مقدمة الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (١٠٧/١).

(١٠٣) مقدمة الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (٤٠٢/١-٤٠٣).

(١٠٤) انظر: الناسخ والمنسوخ لابن العربي (٢٠٨/١ - ٢١٩).

عرضاً، واتخذ البحث فيه منحى أصولياً خالصاً[١٠٥]، كما أفرد النسخ في القرآن بالتصنيف بعض الباحثين ممن لم يعرفوا في الميدان العلمي وظهر عدم تحريهم في أثناء كتبهم ومن هؤلاء:

١ - جمال صالح عطايا: عالج في كتابه (حقيقة النسخ وطلاقة النص في القرآن) قضايا النسخ بصورة مجملة وتقليدية قصد منها التعريف بموقف العلماء منه، إلا أنه رد النسخ جملة مفسرا الآيات التي يستدل بها عليه على أنها تشير إلى المعجزات السابقة لا الآيات القرآنية[١٠٦]، ثم ختم الكتاب بفصل أسماه (طلاقة النص) لم يأت فيه بجديد غير أنه دافع عما أسماه طلاقة النص في بعض ما ادعي فيه النسخ[١٠٧].

٢ - حسام رشدي الغالي الذي سمى كتابه بـ(الحجة والبرهان لا نسخ في القرآن) والكتاب فكرة مُردّدة لموقف الشيخ الغزالي والأستاذ عبدالمتعال الجبري.

٣ - الشيخ محمد محمود ندا في كتابه (النسخ في القرآن بين المؤيدين والمعارضين)، وهو كسابقه ترديد لأقاويل المنكرين للنسخ في القرآن الكريم.

٤ - الشيخ سعد الدين زيدان، أفرد كتاباً سماه (الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم دراسة وتحليل)، وقد غلبت عليه الروح الخطابية الإنشائية[١٠٨]، وهو لا يختلف في النتائج كثيراً عن سابقيه.

---

(١٠٥) استثنينا من هذه الدراسات الحاشية التي وضعها الشيخ محمد الخضري في مبحث النسخ من كتابه (في أصول الفقه) وهي الحاشية الوحيدة في الكتاب كله لأنه ناقش فيها أصل موضوع النسخ في القرآن، وقد اعتمدها بعده مع كلامه في كتابه (تاريخ التشريع الإسلامي) أشهر من ذهب إلى إنكار النسخ جملة وتفصيلاً في كتاب الله، وقد مرّت الإشارة إلى ذلك وسيأتي تفصيله.

(١٠٦) حقيقة النسخ وطلاقة النص في القرآن لجمال عطايا (ص٢٧٥-٣٦٤).

(١٠٧) حقيقة النسخ وطلاقة النص في القرآن لجمال عطايا (ص٣٨٥-٤١٠).

(١٠٨) انظر: الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لسعد الدين زيدان (ص: ٨٨، ٨٩، ١٠١).

٥ - عابد الجابري(ت ٢٠١٠م): من الحداثيين الذين انتقدوا النسخ في القرآن بناء على توجهات استشراقية؛ فهو يرى أن القائلين بالنسخ من العلماء «قد ذهبوا مذهبا قصيا في العمل به، فوضعوا تصنيفات هي عبارة عن قوالب منطقية فارغة ثم راحوا يبحثون عما يملؤها»[١٠٩] إلى كثير من عبارات السخرية بالعلماء القدماء لم أجد فيها جديدا من الناحية العلمية.

ومن ثمّ يكون نظرنا إلى الدراسات الجادة التي أفردت لموضوع الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم على اختلاف مناهج المصنفين فيها، فمن الدراسات المختصرة المفيدة في هذا الشأن كتاب (دراسات الإحكام والنسخ في القرآن الكريم) لمحمد حمزة(ت ١٩٩٣م)، فقد درس فيه النسخ في كتاب الله عزوجل باعتباره مقابلاً لمصطلح المحكم عند كثير من أهل العلم وهو أحد المعْنَيَين اللذين أوردهما المؤلف للمحكم إذ قال: «يطلق المحكم عند علماء الشرع: ١ - على ما يقابل المتشابه. ٢ - على ما يقابل المنسوخ»[١١٠]، وإذا كان حديثه عن المتشابه قد شغل ست عشرة صفحة[١١١]من دراسته فإن كلامه على النسخ استوعب مئة وثمانين صفحة[١١٢] أوعب فيه الكلام في المقدمات الأصولية التي ذكرها غيره من المصنفين في علوم القرآن وتميز عرضه بالدقة وكثرة النقول عن العلماء.

---

(١٠٩) انظر: الشبه الاستشراقية في كتاب (مدخل إلى القرآن الكريم) ص٦٥، نقلاه عن سلسلة مواقف للجابري العدد ٥٩ ص١٤، ١٥.

(١١٠) دراسات الإحكام والنسخ في القرآن الكريم لمحمد حمزة (ص ٢٠). وقد جاء ذكر الناسخ والمنسوخ في مقابل المحكم والمتشابه عند العلماء على جهة التمثيل للعلوم التي تقابل الإحكام في القرآن الكريم لا على جهة الحصر كما يفهم من عبارة ابن عطية في تفسيره [انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (١/٤٠٠).

(١١١) انظر: دراسات الإحكام والنسخ في القرآن الكريم لمحمد حمزة (ص ٢٠-٣٦).

(١١٢) انظر: دراسات الإحكام والنسخ في القرآن الكريم لمحمد حمزة (ص ٣٦-٢١٦).

ثم عقد المؤلف مبحثاً بعنوان (هل في القرآن ناسخ ومنسوخ) افتتحه بموقف جمهور العلماء – الذي هو في الحقيقة إجماع العلماء المتقدمين – وهو القول بوجود النسخ في القرآن الكريم، ثم ذكر خلاف أبي مسلم، وحاول تحرير موقفه من النسخ لكثرة الاختلاط في النقل عنه، ثم ذكر حجج العلماء على وقوع النسخ في كتاب الله وأفرد مبحثاً طويلاً في مناقشة عبدالمتعال الجبري الذي أنكر النسخ بالكلية كما سيأتي. ثم جعل المبحث الخامس عن النسخ والتخصيص حيث عرّفهما، وفرّق بينهما، وبين النسخ والحكم المعلل، ثم طريق ثبوت النسخ.

وأما المبحث الأخير فجعله في دراسة الآيات المشهورة بنسخها وهي الآيات التي ذكرها السيوطي في الإتقان وعدتها اثنتان وعشرون آية، قال: «وها أنا أنقلها معلقاً عليها محققاً مبيناً ما اتضح عندي نسخه منها وما هو محكم»[(١١٣)]، وقد أطال النفس في تدقيق ذلك فاستوعب كلامه عليها خمسين صفحة ظهر له نسخ تسع آيات منها ورد دعوى النسخ في غيرها. ومن الواضح أن الاصطلاح الأصولي للنسخ كان رائده في هذا الترجيح.

ومنها أيضاً دراسة مختصرة أفردها بالنشر أستاذنا الدكتور محمد صالح علي مصطفى بعنوان (النسخ في القرآن الكريم مفهومه وتاريخه ودعاواه) وعنوان الدراسة ينطبق على مباحثها الداخلية، فقد اشتملت على ثلاثة مباحث: الأول: في مفهوم النسخ لغة واصطلاحاً عند المتقدمين والمتأخرين، ويتميز هذا المبحث على اختصاره بأنه يركز على أهمية مفهوم السلف للنسخ ولا يقبل دعاوى نقد مصطلح السلف تحاكماً إلى مصطلح الخلف، في ذلك «تحكّم وتجاوز في حق من نقلوا إلينا الدين وفيهم كبار الصحابة والتابعين، وقد وددت لو أن المتأخرين تركوا تسمية النسخ في فهم

(١١٣) دراسات الإحكام والنسخ في القرآن الكريم لمحمد حمزة (ص١٣٦).

السلف ومرادهم فهم أولى به لسبقهم وللسابق الأولوية والأحقية، وعند المتأخرين سعة في الأسماء ليسموا مفهومهم باسم آخر يناسبهم»[١١٤]، وهو مع هذا يتبنى الموقف الوسط بين المكثرين والمنكرين[١١٥].وجعل المبحث الثاني في تاريخ النسخ ابتداءً من القرن الأول فأشار إلى جهد الصحابة والتابعين في ذلك ثم دلف إلى عهد التدوين حيث دون قائمة بالمصنفات في الناسخ والمنسوخ حتى القرن الرابع عشر الهجري تتميز بذكر بعض الكتب التي مازالت مخطوطة[١١٦]. وأما المبحث الثالث فقد لخص فيه دعاوى النسخ سائراً على منهج الكثيرين ممن تعرضوا لهذه الدعاوى وهو ذكر الآيات التي اختارها السيوطي محاولاً ترجيح أحد القولين فيها النسخ أو الإحكام [١١٧].

كما أفرد الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم بالتأليف بعض الباحثين في دراسات أخَصَّ؛ تُعنى بالدفاع عن موقفهم الذي تبنوه في إنكار النسخ جملة وتفصيلاً ومن أهم هذه الدراسات: دراستان لعبدالمتعال الجبري؛ الأولى بعنوان: (النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه) والثانية جعل عنوانها (لا نسخ في القرآن.. لماذا؟).

أما الأولى فأصلها بحث تقدم به وهو طالب في كلية دار العلوم سنة ١٩٤٩م حول موضوع الناسخ والمنسوخ[١١٨]، ثم نشر في عام ١٩٦١م هذا الكتاب الذي ذكرناه ذكرناه ولعله بسط وتفريع لبحثه السابق[١١٩]، ثم أعاد طبعه عام ١٩٨٧م طبعة وصفها

---

(١١٤) النسخ في القرآن الكريم لمحمد صالح مصطفى (ص١٤).

(١١٥) انظر: النسخ في القرآن الكريم لمحمد صالح مصطفى (ص ١٥).

(١١٦) انظر: النسخ في القرآن الكريم لمحمد صالح مصطفى (ص ١٥).

(١١٧) النسخ في القرآن الكريم لمحمد صالح مصطفى (ص ٤٢).

(١١٨) انظر: النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه لعبدالمتعال الجبري (ص ١٣).

(١١٩) ظن بعض الباحثين أن هذا البحث هو رسالة تقدم بها لنيل درجة الماجستير (دراسات الإحكام والنسخ ص ١٠١)، والصواب ما أثبتنا من أنه بحث جامعي وليس دراسة ماجستير كما نص هو في مقدمة نشرته.

بأنها «آثرت زيادة البيان ومناقشة الشبهات المطروحة»[١٢٠] وقد زاد فيها في عنوان الكتاب عنواناً فرعياً آخر ظهر كأنه هو العنوان الأصلي هو (الناسخ والمنسوخ بين الإثبات والنفي).

قسم الجبري كتابه إلى سبعة فصول، الثلاثة الأولى منها هي مباحث أصولية اعتاد الباحثون في النسخ أن يذكروها سواء في كتب الأصول أو كتب علوم القرآن، إلا أنه تخلل هذه المباحث بآرائه الشخصية التي تقودها فكرة إنكار النسخ، فهو يناقش كل قول سواء في تصنيف أنواع النسخ أو في الاستدلال عليها بما يراه موصلاً إلى مذهبه، وأما الفصل الرابع فجعله تتبعاً لمنشأ القول بنسخ القرآن، فرده إلى تفسير قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[١٢١] التي عدها (مفتاح باب النسخ) ثم عزا ما أسماه ابتكار قاعدة الناسخ والمنسوخ في القرآن إلى الإمام الشافعي رحمه الله[١٢٢]، ويعد الفصل الخامس امتداداً لهذا الفصل إذ يذكر فيه أشهر المؤلفين في الناسخ والمنسوخ فيبلغ بهم ثلاثة وأربعين مؤلفاً[١٢٣]، ثم يذيّله بذكر من أنكر النسخ فزعم أن أبرزهم« أبو مسلم الأصفهاني وأنصاره، ثم الفخر الرازي...»[١٢٤].

---

(١٢٠) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه لعبدالمتعال الجبري (ص ٧).

(١٢١) سورة آل عمران: ٧.

(١٢٢) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه لعبدالمتعال الجبري (ص ٩٩).

(١٢٣) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (ص١٢٦) وانظر قائمة المؤلفين في الناسخ والمنسوخ من ص١٢١ إلى ص ١٢٦.

(١٢٤) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه لعبدالمتعال الجبري (ص١٢٨).

ونشير هنا إلى أن الرازي لم يوافق أبا مسلم في نفي النسخ مطلقاً في القرآن الكريم، وإن كان الظاهر من صنيعه في تفسيره أنه يتقلل من ادعاء النسخ في الآيات المتعارضة، ويحاول الجمع بينها. إلا أنه يصرح بالنسخ في بعضها مثل آيتي عدة المتوفى عنها زوجها، وتقديم الصدقة بين يدي مناجاة النبي صلى الله عليه وسلم، قال في معرض إثباته للنسخ في الآية الثانية: «لا يلزم من كون الآيتين متصلتين في التلاوة كونها متصلتين في=

وأما الفصلان: السادس والسابع فهما في بيان مذهبه من النسخ، إذ جعل الفصل السادس في تفسير آية: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾[١٢٥] وهي الآية التي تعد من عمد أدلة المثبتين للنسخ، كما خصص الفصل السابع لأدلة مثبتي النسخ والرد عليها حيث قسم هذه الأدلة إلى عقلية ونقلية، وحاول الرد على كل دليل.

وعبارة الكتاب عموماً لا تخلص فيها العلمية التي ينبغي أن تميز البحوث المتخصصة، فهو يرى أن ابن حزم يركن إلى شماعة جميلة مريحة للأعصاب هي البحث عن الحكمة أو العلة، ثم يركن إلى شماعة أخرى هي شماعة القدرة الإلهية[١٢٦]، وهي عبارات لا تتفق مع البحث العلمي، كما أن لهجته عنيفة مع من يمثلون إجماع الإمة في إثبات النسخ إذ يسميهم « المفتونون بالنسخ»[١٢٧]، ويرى أن السلف « لو أنهم حاولوا تفهم مشكلات آيات الأحكام كما حاول المتكلمون في آيات العقائد لأفادونا أكثر مما أفاده المتكلمون ولثبت أن في الشريعة أحكاماً جيدة حية أكثر مما فيها»[١٢٨]، وفي هذا لمز للسلف في علومهم، كما أن في آخر عبارته إبهاماً غير مستحسن، ثم هو يرى أن « بدعة النسخ... تعتبر مهزلة من أكبر المهازل في تاريخ علوم

النزول، وهذا كما قلنا في الآية الدالة على وجوب الاعتداد بأربعة أشهر وعشراً أنها ناسخة للاعتداد بحول، وإن كان الناسخ متقدماً في التلاوة على المنسوخ ». ويؤيد ذلك ما قطع به في المحصول بأن النسخ «جائز عقلاً وواقع سمعاً»، وأما في القرآن فهو يقول: «اتفقت الأمة على جواز نسخ القرآن»، وقد أجاب على أبي مسلم من وجوه ذكر منها نسخ الآيتين المشار إليهما. بل قد رد على زعم أبي مسلم في نفي النسخ أصلا.

(١٢٥) سورة البقرة: ١٠٦.

(١٢٦) انظر: النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه لعبدالمتعال الجبري (ص٣١-٣٢).

(١٢٧) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه لعبدالمتعال الجبري (ص٥٠).

(١٢٨) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه لعبدالمتعال الجبري (ص١٠٥).

القرآن»[١٢٩]، وهذه العبارات تشين البحث العلمي المتخصص وتعبر عن ذاتية وتأثرية لا شك أن لهما أثراً في النتائج التي يتوصل إليها[١٣٠].

أما دراسته الثانية (لا نسخ في القرآن) التي نشرها سنة ١٩٨٠م فهي تعد كما وصفها في مقدمته «صوراً تطبيقية لهذه الآيات التي زعم الزاعمون نسخها في عالم المذاهب التقدمية والآراء العلمية المعاصرة»[١٣١]، ولذلك ذكر تحت عنوان الكتاب عنواناً جانبياً هو (أبدع تشريع فيما يقال إنه منسوخ) وقد جعل الفصول من الثاني إلى الخامس موضعاً لدراسة هذه الآيات المنسوخة بما يرى هو أنها تعبر عن معان سامية اجتماعية وسياسية وأخلاقية وعسكرية، فتحدث حديثاً طويلاً في شرحها بطريقة عصرية لا يهمنا منه في بحثنا لا مجرد أنه أراد أن يجعل من الآيات المنسوخة عناوين حضارية تستمد معانيها الكبرى من الفكر الحضاري المعاصر أو كما عبر هو بقوله: «وهكذا رأينا في هذه الخاتمة أن الفكر الحضاري الذي يسمى اليوم بالتقدمية له معالمه في الآيات المنسوخة»[١٣٢].

كما ارتأى بعض المعاصرين نفى وجود المنسوخ في القرآن الكريم مع إقرارهم بوجود النسخ أصلاً، وتحرير مذهبهم أن الناسخ هو الذي أثبت في الصدور ثم في المصحف العثماني، وأما المنسوخ فإنه قد نُسِّيَ وأهمل ولم يعد له وجود في صدور الصحابة ومن ثَمّة لم يوجد في المصحف، ومن هؤلاء جواد موسى عفانة الذي خص بهذا الرأي وتثبيته كتابه (الرأي الصواب في منسوخ الكتاب) إذ يرى أنه «ثبت شرعاً وقوع النسخ في آيات القرآن الكريم، وكذلك الإنساء من رب العالمين ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ

(١٢٩) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه لعبدالمتعال الجبري (ص٢٠٠).

(١٣٠) مناقشة الآراء المختلفة في النسخ موضعه في المبحث القادم إن شاء الله.

(١٣١) لا نسخ في القرآن.. لماذا؟ لعبد المتعال الجبري (ص ١٠).

(١٣٢) لا نسخ في القرآن.. لماذا؟ لعبد المتعال الجبري (ص ١٥٦).

﴿ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[١٣٣]... وثبت شرعاً أن الله سبحانه وتعالى كان يأمر الوحي [كذا] بمحو بعض الآيات وإثبات غيرها... وقد تم كل ذلك زمن النبي ﷺ واكتمل كله في حياته، فصار القرآن بشكله النهائي الذي جمع عليه زمن أبي بكر الصديق...»[١٣٤]. ومعنى هذا أن القرآن الكريم في صورته النهائية تنزيلاً أو كتابة اشتمل على الناسخ دون المنسوخ، وهو يؤكد ذلك بقوله: «وبدهي أيضاً أننا لم ولن نعرف من تلك الآيات التي محيت أو أثبتت شيئاً إلا العلم العام، وهو أن في القرآن الكريم آيات أثبتت بعد محو غيرها... والخلاصة فإنه ليس في القرآن آية واحدة منسوخة»[١٣٥].

وبناءً على هذا فقد قسم كتابه إلى بابين:

جعل الباب الأول في سبعة فصول تدور حول هذا المعنى الذي أسلفناه، فيذكر الفصل الأول معنى النسخ، ويبين الثاني دوره في تدرج الأحكام وتهيئة المجتمع لقبولها، ويشير الفصل الثالث إلى أن النسخ والتبديل جار على قواعد التحدي والإعجاز لأن القرآن الكريم إنما تحداهم بوصفه كتاباً مشاكِلاً لطريقة الكتب في التصنيف وما يعرض لمصنفها من تغيير وتبديل في أثناء تصنيفها، ولعله شعر بخطورة هذا القول فاستدرك بقوله: « مع الفارق الهائل بين قول الله تعالى -حيث المرفوع والمثبت كله حق وصواب - وقول البشر الذي يغلب عليه الشطب والإلغاء كلما بدا لهم أن هنالك ما هو أحق منه وأصوب»[١٣٦]. وإن كنا نرى أن هذا الفصل كان الأولى الاستغناء عنه لأن القرآن لم يتحد العرب بوصفة كتاباً مكتوباً وإنما بوصفه آيات لها نظم وطريقة في التعبير لم يستطعها العرب.

---

(١٣٣) سورة البقرة: ١٠٦.

(١٣٤) الرأي الصواب في منسوخ الكتاب لجواد عفانة (ص ٦٠).

(١٣٥) الرأي الصواب في منسوخ الكتاب لجواد عفانة (ص ٦٢).

(١٣٦) الرأي الصواب في منسوخ الكتاب لجواد عفانة (ص ٥٦).

ثم يذكر الفصل الرابع صور النسخ المعروفة، معتبراً أن كل هذه الصور هي مراحل وطرق وعمليات تجري في تأليف أي كتاب كبير[١٣٧]، ويختصر الفصل الخامس خلاف المتقدمين والمعاصرين حول النسخ مركزاً على نفاة النسخ، إذ ذكر منهم أربعة: أبا مسلم الأصفهاني والشيخ محمد عبده والأستاذ عبدالمتعال الجبري والدكتور أحمد حجازي السقا، وهو يرى خطأهم جميعاً في إنكار وقوع النسخ ويرد على كثير من استدلالاتهم في ذلك، ويجعل الفصل السادس لما أسماه (أوجه الاتفاق والاختلاف في موضوع النسخ)، فيلخص طرائق الخلاف في هذا الموضوع خصوصاً حول معنى النسخ في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[١٣٨]، ثم يجعل الفصل السابع في « أبواب الشر والسلبيات التي فتحها القول بوجود منسوخ القرآن»[١٣٩]، فذكر من ذلك: ادعاء البداء على الله سبحانه وتعالى، ثم تعطيل بعض الأحكام استناداً إلى أخبار الآحاد، ثم فتح المجال أمام كل باحث أو عالم لأن يدّعي النسخ في أي موضع صعب عليه التوفيق بين آيتين من القرآن الكريم، ثم فتح مجال التشكيك في آيات القرآن « إذ كيف يطمئن المؤمن أن آية ما محكمة يجب العمل بها قطعاً وأنها لم تنسخ »[١٤٠]. ويختصر في آخر الفصل رأيه في النسخ متمثلاً في عدم موافقته لمن أنكروا وجود النسخ مطلقاً، وتأكيده لوقوع النسخ في القرآن، ولكن هذا النسخ «قد وقع على آيات من القرآن الكريم فنسخت (رفعت أو أزيلت) حكماً وتلاوة، وبالتالي فلم تثبت في القرآن الكريم فهي غير موجودة فيه»[١٤١].

---

(١٣٧) انظر: الرأي الصواب في منسوخ الكتاب لجواد عفانة (ص ٦٣).

(١٣٨) سورة البقرة: ١٠٦.

(١٣٩) الرأي الصواب في منسوخ الكتاب لجواد عفانة (ص٨٠).

(١٤٠) الرأي الصواب في منسوخ الكتاب لجواد عفانة (ص٨٣).

(١٤١) الرأي الصواب في منسوخ الكتاب لجواد عفانة (ص٨٤).

وأما الباب الثاني فقد خصصه لتفنيد دعاوى النسخ في الآيات التي أثبت الدكتور مصطفى زيد فيها النسخ[١٤٢]، وهي خمس آيات، وهو في هذا الفصل قريب من طريقة الذين ينفون النسخ مطلقاً حين يذكرون هذه الآيات، إلا أن الجديد في هذا الباب هو أنه يذهب – متأثراً بالدكتور أحمد حجازي السقا - إلى أن حكم الرجم للثيب الزاني هو المنسوخ بالجلد وليس ناسخاً له كما هو إجماع العلماء، وقد أطال البحث في هذه المسألة[١٤٣] مدعياً المنهج التاريخي ونقد متون بعض الأخبار الواردة منها، إلا أن التكأة التي اهتم بها هي أن السنة لا تنسخ القرآن، ومن ثَمّ أنكر حكم الرجم للثيب الزاني.

ويبدو أن هذا الرأي كان له أثره المباشر في الدكتور مصطفى إبراهيم الزلمي حين صنف كتابه (التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن) إذ هو أحد مراجع الكتاب، وقد ذكر رأي الأستاذ عفانة في أثناء كتابه[١٤٤]، وهو يقرر مراده من الكتاب بقوله: « هذا الكتاب لا ينفي وقوع النسخ في القرآن لأنه أمر ممكن والله قادر على جميع الممكنات، وإنما ينكر بقاء المنسوخ في المصحف»[١٤٥]. ولا يكاد يزيد كتابه الذي تجاوز الأربعمئة صفحة على كتاب جواد عفانة الذي لم يصل إلى المئتين إلا في استعراض الآيات التي ادُّعِي فيها النسخ في كل السور ودفع دعوى النسخ في كل منها معتمداً على أدلة الدكتور مصطفى زيد ونقوله، إلى جانب حسن الترتيب لمباحث الكتاب واستعراض أنواع النسخ وأسباب المغالاة في القول به. وعموماً فإن هذا القسم لم يبلغ المئة صفحة. ويمكن أن يقال إن هذا الكتاب وكتاب الأستاذ عفانة يعدان تعديلاً لاتجاه إنكار النسخ

(١٤٢) سيأتي بيان موقف الدكتور مصطفى زيد من النسخ ومنهجه في دراسته في موضعه إن شاء الله.

(١٤٣) انظر: الرأي الصواب في منسوخ الكتاب لجواد عفانة (من ص ١٢٤ إلى ص ١٤٨).

(١٤٤) انظر: التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن لمصطفى إبراهيم (ص٨).

(١٤٥) التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن لمصطفى إبراهيم (ص ٨).

المطلق في القرآن الكريم، لأن الاتجاهين يلتقيان في عدم وجود منسوخ في القرآن الكريم الذي بين دفتي المصحف.

وممن ردد مقالة الجبري مع بعض الزيادة في المبررات الدكتور محمد عمارة في كتابه (حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم): وهو يرى فيه أن النسخ «بمعنى المحو والإزالة والإبطال والإعدام والتغيير والتبديل لا يمكن أن يتطرق إلى هذا القرآن الكريم»[١٤٦]، وهو يقيم هذه النتيجة على أمرين مهمين هما:

١ - تفسيره لآيات النسخ على طريقة من يرى أن الآية بمعنى المعجزة والرسالة.

٢ - ما أسماه (آثاراً سلبية وبقعاً سوداء) جرّها القول بالنسخ على الفكر الإسلامي[١٤٧]. ومثل لذلك بأمور:

أ) استلزام القول بالنسخ لعقيدة البداء عند الشيعة واليهود[١٤٨].

ب) أن القول بالنسخ يقود إلى التسليم بادعاء التحريف في القرآن الكريم كما تقول الشيعة[١٤٩].

ج) أن القول به يتفق مع اعتقاد المعتزلة في خلق القرآن وحدوثه[١٥٠].

د) أنه في نظره «هو الباب الذي دخلت منه فرية الغرانيق التي زعم واضعوها من الزنادقة أن الشيطان قد بدّل في النص القرآني»[١٥١].

---

(١٤٦) حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم للدكتور محمد عمارة (٢٧).

(١٤٧) انظر: حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم للدكتور محمد عمارة (٤١).

(١٤٨) انظر: حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم للدكتور محمد عمارة (٤١).

(١٤٩) انظر: حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم للدكتور محمد عمارة (٤٢ - ٤٤).

(١٥٠) انظر: حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم للدكتور محمد عمارة (٤٤).

(١٥١) حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم للدكتور محمد عمارة (٤٥).

ويمكن أن يضاف إلى هذه الأمور أمرٌ خامس وهو أن مأزق النسخ أتاح لبعض الزنادقة أن يتلقفوه ليقرروا من خلاله انتصار الفلسفة الوضعية المادية التي تدعو إلى قصر النص القرآني على عصر الرسالة بجعل تجدد الواقع ناسخاً فعلياً للقرآن كله[١٥٢]، ومن ثم يرى في خاتمة كتابه أنه «لم يتطرق أي نسخ... إلى أي حرف أو كلمة أو آية أو معنى أو حكم نزل به الروح الأمين جبريل عليه السلام على قلب الصادق الأمين المعصوم محمد بن عبدالله ﷺ»[١٥٣].

الدكتور طه جابر العلواني في كتابه (نحو موقف قرآني من النسخ): وهو ينكر وقوع النسخ باصطلاح الأصوليين مطلقاً في كتاب الله عز وجل، فإضافة إلى المباحث التقليدية في موضوع النسخ يرى أن النسخ انتقل من كونه مصطلحاً إلى كونه نظرية «نشأت لتواجه الفكرة القائلة بإمكان وقوع التعارض بين نصوص الشارع الحكيم... أو التعادل بحيث لا يمكن أن يرتفع ذلك التعارض أو التضاد أو التعادل في ذهن المجتهد بدون التخلص من أحد النصين»[١٥٤]، ومن ثم يرى أن فكرة النسخ ونظريته لا توجد إلا في ذهن هؤلاء المجتهدين الذين افتقروا إلى أدوات الجمع بين النصوص على أسس صحيحة[١٥٥]!

إلى جانب ادعائه منافاة النسخ لما أسماه خصائص الخطاب القرآني وأن هذا الخطاب قادر على الانفتاح على حركة الزمن من أجل بناء منظومة متكاملة من القيم والمقاصد، فالتسليم بالنسخ في نظره تفكيك للنظم القرآني ومنافٍ لمقاصده العامة، ثم استناده إلى ما أسماه الإسراف في دعاوى النسخ واختلاف المفسرين والدارسين في عدد

(١٥٢) انظر الفصل الذي عقده عن النسخ في ميزان العقل (٤٩-٥٥).

(١٥٣) حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم للدكتور محمد عمارة (٢٠٧).

(١٥٤) نحو موقف قرآني من النسخ للعلواني (٣٥).

(١٥٥) انظر: نحو موقف قرآني من النسخ للعلواني (٣٥-٤٥).

الآيات المنسوخة مستنتجاً أن هذا «يوضح مدى ما تحتاجه قضية النسخ ومسائلها المختلفة إلى جهد التحرير وقضاياه ونفض اليد منه»[١٥٦].

وخلافاً لهذه المواقف التي تتبنى إنكار النسخ من حيث الجملة في القرآن الكريم ؛ أفرد بعض الباحثين دراسات تتبنى مذهب الجمهور في أصل موضوع النسخ وهو وجود الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، مع التخفيف من الكثرة الكثيرة من الآيات التي ادُّعِي فيها النسخ عند جماعة من المتقدمين.

ولهذا الرأي جذوره عند السيوطي الذي أثبت إحدى وعشرين دعوى للنسخ فقط[١٥٧]، ثم الزرقاني الذي اعتمد سبعاً منها[١٥٨]، إلا أنه لم يصل لأي منهما إلينا كتابٌ مفردٌ في الناسخ والمنسوخ.

ومن أهم هذه الدراسات المعاصرة كتاب (النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية) للدكتور مصطفى زيد، وأصله رسالة دكتوراه أجيزت من كلية دار العلوم بالقاهرة، ويعد أوعب الدراسات في هذا المجال حيث جعلها في تمهيد وأربعة أبواب، ذكر في التمهيد فكرة النسخ عند اليهود والنصارى، ثم موقف المسلمين منه خصوصاً ما يتعلق بنسخ الشرائع والأدلة على زيف ما أثاره أهل الكتاب بفرقهم المختلفة من شبهات حوله، وكذلك ما أثاره الرافضة من أن القول بجواز النسخ يؤول إلى القول بجواز البداء على الله.

وأما الباب الأول فجعل عنوانه (النسخ عند الأصوليين)، وهو بحث مستفيض في أصولٍ أربعة مال فيها إلى تحقيق المسائل الأصولية المتعلقة بالنسخ، وأهم ما يتعلق بموضوعنا منه هو الفصل الرابع الذي تعرض فيه لحكم النسخ وأدلته، ثم فسر آية

(١٥٦) نحو موقف قرآني من النسخ للعلواني (٨١).

(١٥٧) الإتقان للسيوطي ٢ / ٢١ .

(١٥٨) مناهل العرفان للزرقاني ٢/ ١٩٧.

النسخ وآية التبديل، مناقشاً مذهب أبي مسلم في إنكار النسخ وإبطال استدلاله، وكذلك ما ذهب إليه من نفيه لنسخ التلاوة.

وأما ما له تعلق شديد بهذه الدراسة فهي الأبواب الثلاثة الأخرى، إذ يعرض الباب الثاني لموضوع الثاني رحلة التأليف في النسخ بتتبع وافٍ وعميق، وأما الباب الثالث فيتعقب ما أسماه (دعاوى النسخ التي لم تصح) وذلك في سبعة فصول ضمنها دعاوى النسخ في الآيات الإخبارية، وآيات الوعد والوعيد، والآيات التي ثبت فيها التخصيص أو التقييد أو غيرهما من اصطلاحات الأصوليين، إلى جانب ما لم يجد بين الآيات فيه تعارضاً يستدعي القول بالنسخ، ويأتي الباب الرابع في فصل واحد ليذكر وقائع النسخ التي ثبتت عنده وهي ست آيات مرتباً إياها ترتيباً فقهياً موضوعياً.

ويظهر من جهد المؤلف أنه اطلع على ما كتب في الناسخ والمنسوخ وسبرها، كما أنه راجع في الآيات المدعى فيها النسخ كثيراً من كتب التفاسير والفقه ليصل إلى نتيجة وسط في العموم مهما كان حجم وفاقنا أو خلافنا معه إلى ما توصل إليه.

وأما الدراسة الثانية فللشيخ علي حسن العريض التي نشرها في كتابه (فتح المنان في نسخ القرآن) وهي رسالة تقدم بها لنيل درجة الماجستير من جامعة الأزهر وهي متأخرة عن رسالة الدكتور مصطفى زيد، ولكنها تختلف عنها في منهج التأليف، فقد جعلها في قسمين:

القسم الأول: يعالج الجانب الأصولي في الموضوع، ثم يذكر آراء اليهود والنصارى والمستشرقين في النسخ ويرد على شبهاتهم، ثم يفرد باباً منه لمنكري النسخ ويمثل له بأبي مسلم الأصفهاني والشيخ محمد عبده، ويناقش حججهم ويرد عليها.

وأما القسم الثاني: فيجعله للآيات التي ادُّعِي فيها النسخ ويجعله على بابين: يستعرض في الأول منهما الآيات المنسوخة عند المصنفين القدماء وبعض المحدثين،

مركزاً على السيوطي والزرقاني ومصطفى زيد ومحمد سعاد جلال، وأما الباب الثاني فقد تتبع فيه الآيات التي صوَّب السيوطي نسخها، وقد جعلها اثنتين وعشرين آية، فثبت عنده منها نسخ خمس آيات بالقرآن الكريم، وآية واحدة وهي آية الجلد بالسنة المتواترة.

ومن خلال العرض السابق يتبين أن موضوع النسخ كان له أثره في دراسات المعاصرين، فقد أثرى المكتبة الإسلامية بدراسات مفردة حوله، مهما تباينت هذه الدراسات في الجودة أو في الرأي، إلى جانب إثرائه للدراسات التي صنفت في علوم القرآن حيث شغل النسخ باباً أودع فيه المصنفون تصورهم له ورأيهم في قضاياه، كما لم تخل مقدمات المحققين لكتب الناسخ والمنسوخ من عرض غني بالآراء في هذه القضية حتى ليصح أن يكون بعضها كتاباً مستقلاً، فضلاً عن جهود المفسرين المعاصرين في أثناء تفاسيرهم تجاه هذه القضية.

ومن خلال تباين الآراء والمواقف التي مرت الإشارة إليها في أثناء هذا المبحث؛ يتبلور المبحث الثاني في توضيح المواقف وتفصيلها وتقويمها.

المبحث الثاني: مذاهب المعاصرين حول النسخ

أطلعتنا دراسات المعاصرين حول النسخ على مذاهب شتى ومواقف متباينة من هذه القضية من الناحية الكلية ومن النواحي الجزئية، ويمكن تلخيص هذه المذاهب فيما يلي:

١ - قبول أنواع النسخ في القرآن الكريم دون تفصيل.

٢ - قبول النسخ في بعض آيات القرآن الكريم دون بعض.

٣ - الاعتراض على بعض أنواع النسخ.

٤ - الاعتراض على وجود المنسوخ بين دفتي المصحف.

٥ - الاعتراض على وجود النسخ أصلاً.

ويحاول هذا المبحث دراسة هذه الآراء من النواحي التي كان للمعاصرين فيها بحث ومناقشة.

أولاً: قبول أنواع النسخ في القرآن دون تفصيل

وقد ذهب إلى ذلك كثير من المعاصرين الذين صنفوا في علوم القرآن وجعلوا النسخ من أبوابها كالشيخ عبدالعظيم الزرقاني والشيخ مناع القطان والدكتور فاروق حمادة، إذ حرصوا على الجانب التعليمي الذي يضع صورة مبسطة لآراء المتقدمين في قضايا النسخ المختلفة، وقد ذكروا أدلة هذا الموقف خصوصاً الأدلة على وجود النسخ في القرآن الكريم. وهي تتمثل فيما يلي:

أ) أدلة من كتاب الله تعالى.

ب) أدلة من السنة.

ج) دلالة الكتاب على وقوع النسخ في أحدث بعينها.

د) الإجماع.

هـ) الدليل العقلي.

وإذا كان سياقة هذه الأدلة في كتب علوم القرآن المعاصرة تجنح إلى الإيجاز، فقد حاول تفصيلها ومناقشتها بعض من أفردوا مصنفاتهم في الناسخ والمنسوخ، كالدكتور مصطفى زيد والشيخ علي حسن العريض، فأما الأدلة من القرآن الكريم فجعلها الشيخ العريض ستاً:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ

﴿بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾، والمراد بالآية هنا عنده هو «الآية القرآنية كما هو المتبادر منها عند الإطلاق، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾»[١٥٩]، والتبديل هو النسخ كما نقل ذلك عن جماعة من السلف والمفسرين[١٦٠]، «فهذه الآية دليل واضح على أن الله تعالى نسخ بعض الأحكام الثابتة في شريعته الإسلامية وأثبت أحكاماً غيرها، ونزل القرآن الكريم بالأحكام المنسوخة، ثم نزل بنواسخها بعد ذلك»[١٦١].

الثانية: قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[١٦٢]، ووجه الدلالة في الآية أن «في الآيات التي تقدمتها ما يفيد أنه حصل ناسخ ومنسوخ، حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم أقر الصحابة - رضوان الله عليهم - مدة على قول «(راعنا)، ثم نزل النهي عن ذلك بقوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا﴾»[١٦٣]، فسياق الآيات يدل على حكم النسخ وأن الآية نزلت بشأنه، ومن هذا السياق يستنبط أن الآية المرادة هنا هي الآية القرآنية «لأن الآية إذا وردت على سبب من أسباب التنزيل وعلم ذلك بدليل راجح وضح المعنى المقصود منها، فلا يجوز إهمال سبب نزولها في فهم معناها والعدول بها إلى معنى آخر»[١٦٤].

---

(١٥٩) سورة النحل: ١٠١.

(١٦٠) فتح المنان في نسخ القرآن لعلي العريض (٨٦).

(١٦١) فتح المنان في نسخ القرآن لعلي العريض (٨٦ – ٨٧).

(١٦٢) سورة البقرة: ١٠٦.

(١٦٣) فتح المنان في نسخ القرآن لعلي العريض (٩٨).

(١٦٤) فتح المنان في نسخ القرآن لعلي العريض (١٠٠)، وهو يشير هنا إلى تأويل أبي مسلم الأصفهاني، ومن المعاصرين الشيخ محمد عبده ومن تابعه أن الآية هنا بمعنى الرسالة أو المعجزة.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[١٦٥]، وقد ذكر اختلاف العلماء في المراد بالمحو والإثبات ثم استعرض سياق الآيات التي سبقت هذه الآية وعلاقتها بها، وانتهى إلى ترجيح «أن يكون مجال المحو والإثبات هو الشرائع، فيمحو الله ما يشاء محوه منها حسب إرادته تبارك وتعالى ليثبت بدلاً منها ما يشاء إثباته... ويحتمل أن يكون المراد بالمحو والإثبات النسخ في أحكام الشريعة الإسلامية... »[١٦٦].

الرابعة: قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾[١٦٧] قال: «ووجه الدلالة منها أنها تفيد تحريم ما أحل الله من قبل من الأحكام الجزئية العملية، وما ذلك إلا نسخ ورفع لحكم الحلال فيكون حراماً... فأفادت الآية الكريمة أن الله تعالى ينسخ بعض أحكام الشريعة ويأتي بغيرها بدلاً عنها سواء أكان أشق أم أخف أم مساوٍ[كذا] للحكم الأول»[١٦٨].

الخامسة: قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ﴾[١٦٩]، ويبدو أن وجه الدلالة فيها ما ذكر من نسخ الحكم والتلاوة معاً كما نقل عن الألوسي وغيره[١٧٠].

السادسة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ

---

(١٦٥) سورة الرعد: ٣٩.

(١٦٦) فتح المنان في نسخ القرآن لعلي العريض (١٠٦).

(١٦٧) سورة النساء: ١٦٠.

(١٦٨) فتح المنان في نسخ القرآن لعلي العريض (١٠٨).

(١٦٩) سورة الأعلى: ٦، ٧.

(١٧٠) فتح المنان في نسخ القرآن لعلي العريض (١٠٩ – ١١٠).

﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [١٧١]، وهذه الآية عنده «تشير إلى جواز النسخ، وأن التبديل يقع في آيات القرآن الكريم، لكن من قبل المشرع الذي أنزل القرآن الكريم على رسوله صلى الله عليه وسلم... الآية تفيد أن النسخ واقع من قبل الله تعالى في تبديل آياته عز وجل، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يستطيع تبديلها »[١٧٢].

وتختلف قوة الدلالة في هذه الآيات الست حتى إن بعضها يحمل على النسخ بشيء من التكلف كما في آية الرعد وهي قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [١٧٣]، فقد استعرض الدكتور زيد مصطفى الوجوه المحتملة في فهم المقصود بالمحو والإثبات في الآية « فهو المخلوقات، حين يراد بالمحو الإعدام، وبالإثبات الإيجاد، وهو معجزات الأنبياء حين يراد بالمحو والإثبات التنويع فيها واختصاص كل رسول بنوع منا يناسب زمانه، وهو الشرائع حين يراد بالمحو والإثبات إحلال إحداها محل السابقة لها بعد أن ترفع، وهو الأحكام في الشريعة الواحدة حين يكون المراد بالمحو والإثبات تبديل حكم بحكم... وهو الذنوب إن أريد بالمحو غفرانها وبالإثبات محاسبتهم عليها وتعذيبهم بها »[١٧٤]، ثم يناقش هذه الاحتمالات متوصلاً إلى أن «التفسير الأول أكثر اتساقاً مع الواقع وأعظم موافقة للسياق... وهو أن مجال المحو والإثبات في آياتنا هو الشرائع والمعجزات لا الأحكام في الشريعة الواحدة»[١٧٥].

---

(١٧١) سورة يونس: ١٥.

(١٧٢) فتح المنان في نسخ القرآن لعلي العريض (١١١ - ١١٢).

(١٧٣) سورة الرعد: ٣٩.

(١٧٤) النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية للدكتور مصطفى زيد (١/٢٤٥).

(١٧٥) النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية للدكتور مصطفى زيد (١/٢٤٧-٢٤٨).

وأما الأدلة من السنة فهي أدلة تشير إلى وقوع النسخ في الشريعة الإسلامية، وقد توافرت أحاديث كثيرة ضمتها مصنفات خاصة بالناسخ والمنسوخ في الحديث الشريف، كالناسخ والمنسوخ في الحديث لابن شاهين، والاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي.. وغيرهما، وقد ذكر بعضها الشيخ علي العريض معتبراً إياها « تدل دلالة قاطعة على جواز النسخ في أحكام الشريعة الإسلامية وعلى وقوعه وحدوثه فعلاً في أحكام الإسلام، وهي لا شك من الأدلة التي نستند إليها في الاستدلال على جواز النسخ في الشريعة ووقوعه في القرآن الكريم »[١٧٦]، ولا شك أن هناك فرقاً بين إثبات النسخ في القرآن الكريم وإثباته في الحديث الشريف، ولعل وجه الاستدلال عند من استدل بالسنة هو أنه إذا ثبت النسخ في السنة وهي وحي وجب أن يثبت في القرآن لأنه وحي أيضاً.

وأما دلالة الكتاب على وقوعه في أحداث بعينها فهي ظاهرة، ومما اتُّفق عليه من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾[١٧٧]، فقد ذهب ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما إلى أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾[١٧٨]، ولا مخالف لهما من الصحابة، بل وافقهم جماعة من التابعين منهم قتادة وعطاء والنخعي وعكرمة والحسن[١٧٩]، ومن ثم لا نوافق الدكتور مصطفى زيد في أنه اختُلف في نسخها، فذكر ثلاثة مذاهب، المذهبان الأولان يقرران وجود النسخ مع الاختلاف في تعيين موضعه هل هو العدة حولاً أو هو النفقة والسكنى، والثالث «وهو مذهب القائلين بأنها محكمة

(١٧٦) فتح المنان في نسخ القرآن لعلي العريض (١١٥).

(١٧٧) سورة البقرة: ٢٤٠.

(١٧٨) سورة البقرة: ٢٣٤.

(١٧٩) انظر: جامع البيان للطبري (٢/٢٥٥-٢٥٧).

لم ينسخ منها شيء، وهو مذهب لمجاهد في رواية ابن أبي نجيح عنه بطريقين»[١٨٠]. فالملاحظ أنه جعل المذهب الثالث مذهباً للقائلين بأنها محكمة - وهذا بصيغة الجمع – مع أنه لم يرو إلا عن مجاهد برواية ضعيفة، لأن رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد منقطعة[١٨١]، وقد أشار هو نفسه في الحاشية إلى الانقطاع في هذه الرواية. فلم يبق إلا القول بالنسخ. وهناك وقائع أخرى كثيرة اشتملت عليها كتب الناسخ والمنسوخ وهي التي اقتصر السيوطي منها على إحدى وعشرين واقعة[١٨٢]، رجح صحة النسخ فيها، كما ذكر طائفة منها محمد حمزة[١٨٣].

وأما الإجماع على أن في القرآن منسوخاً: فقد نقله المتقدمون، وعبر عنه المتأخرون كقول الزرقاني: «أن سلف الأمة أجمعوا على أن النسخ وقع في الشريعة الإسلامية كما وقع بها»[١٨٤]، «وهذا الإجماع يلحظه بسهولة **كل من يدرس الفقه المقارن وكل من يتصدى لدراسة الأحكام الشرعية دراسة تربطها بمصادرها الأولى**»[١٨٥].

---

(١٨٠) النسخ في القرآن لمصطفى زيد (٢/٧٧٨).

(١٨١) الأثر رواه الطبري فب تفسيره (شاكر ٥/٢٥٨، من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد، وقد ذكر ابن أبي داود حديثه عن مجاهد في المراسيل ص١٤٩ ح١٤. قال ابن حبان في الثقات (٧ / ٥): "قال يحيى القطان: لم يسمع التفسير بن أبي نجيح من مجاهد قال أبو حاتم بن أبي نجيح وابن جريج نظرا في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في التفسير فرويا عن مجاهد من غير سماع". وانظر أيضا: تهذيب التهذيب لابن حجر (٢١ / ٥٤).

(١٨٢) انظر الاتقان في علوم القرآن للسيوطي (٢/٢٣).

(١٨٣) انظر: دراسات الإحكام والنسخ في القرآن الكريم لمحمد حمزة (٩٧ – ٩٩).

(١٨٤) مناهل العرفان للزرقاني (٢/١٥١).

(١٨٥) النسخ في الشريعة الإسلامية د. مصطفى زيد (١/٢٦٦).

ثم نأتي إلى الدليل العقلي الذي لخصه الدكتور عبدالكريم المدغري في أمرين:

«الأول: أن للآمر أن يأمر بما يشاء... وله أن يبدل أحكام شريعته حسب ما سبق في علمه الأزلي من المصالح المترتبة عن تبدل الأحكام بتبدل الأحول والأزمان.

والثاني: أن تبدّل الأحكام بالنسخ ابتلاءً للنفوس بإظهار الانقياد والطاعة بالإذعان لحكم الله وأمره... وليس منافياً للعقل أن يتعبد الله الخلق بتحويلهم عن الأمر إلى ضده »[١٨٦]، وقد عبَّر عنه غيره بأن النسخ لا يترتب عليه محظور عقلاً « وكل ما كان كذلك فهو جائز عقلاً »[١٨٧]، وهذه الأدلة الثلاثة هي مدار تجويز وقوع النسخ وعدم امتناعه، وأما الأدلة على وقوعه في نفس الأمر فلا يدخل فيها الدليل العقلي، وإنما تتولاها الأدلة السابقة، ومن ثم تتلخص مهمة الدليل العقلي في إلزام المنكرين للنسخ بجواز وقوعه[١٨٨]، ثم تتولى الأدلة الأخرى مهمة وقوعه في نفس الأمر.

ثانياً: الاعتراض على بعض أنواع النسخ

في إطار قبول مبدأ النسخ ووقوعه في كتاب الله عز وجل يلاحظ أن بعض الباحثين المعاصرين لم يتجه له قبول بعض أنواع النسخ التي قررها المصنفون ونازعوا في أدلتها، ومن أهم الأمثلة على ذلك ما يسمى بنسخ التلاوة، وهو أن يرتفع نص الحكم من المصحف الشريف؛ إما مع ارتفاع الحكم نفسه أو مع بقائه، فقد نازع كثير من المعاصرين في قبول هذا النوع من النسخ مع اتفاقهم على وجود النسخ في القرآن الكريم أصلاً، ومن أشهرهم الدكتور مصطفى زيد وعلى العريض.

---

(١٨٦) مقدمة الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابن العربي (٢٠٢/١).

(١٨٧) فتح المنان في نسخ القرآن لعلي العريض (١١٨).

(١٨٨) أما مناقشة استدلالات المنكرين فمكانها في القسم الخامس حين الكلام على الاعتراض على وجود النسخ في القرآن الكريم.

فأما د. مصطفى زيد أقر بنسخ التلاوة والحكم معاً استناداً إلى وجود آثار تدل على أن هناك آيات كانت في القرآن ثم رفعت، ومن ثم ذهب إلى أن وقائع هذا النوع وإن كانت قليلة إلا أنها «تدل لوقوع هذا النوع من نوعي النسخ»[١٨٩].

وهو يرى بناءً على الآثار التي رويت في رفع آيات وسُوَر أن التسليم بهذا النوع « لا يعتبر مطعنا - ولا شبه مطعن - في القرآن الكريم الذي تكفل الله عز وجل بحفظه من التغيير والتبديل... مادام المرفوع منه قد رفع في عهد التنزيل ولم ترفع منه كلمة واحدة بعد أن انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى، ومادام كل ما رفع قد أتى الله عز وجل بخير منه أو مثله »[١٩٠]. ويبدو أن الدكتور مصطفى زيد صاحب هذا الرأي ينزل الإنساء في الآثار التي استدل بها منزلة النسخ إذ يجعل الإنساء المذكور في الآية مضافاً إلى النسخ لا منفصلاً عنه، « فسواء أكان هو المحو من الذاكرة أم كان هو الإبعاد، فلن تختلف النتيجية التي تثبتها الآية، حيث تقرر أن هناك نسخاً وأن إلى جانب النسخ إنساء »[١٩١]. ولعل هذا القول هو النواة التي اعتمد عليها نفاة وجود المنسوخ بين دفتي المصحف، وسيأتي الكلام على أصحاب هذا الرأي بالتفصيل في موضعه.

وأما الشيخ على العريض فقد منع هذا النوع من النسخ مخالفاً الدكتور مصطفى زيد على أساس أن «كل ما ورد في هذا الموضوع من الأحاديث أخبار آحاد لا أستطيع أن أعول عليها في إثبات القرآن ولا رفعه، وبعضها غير صحيح، وربما كان مكذوباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم... وعلى هذا فإن المنسوخ تلاوة وحكماً من

(١٨٩) النسخ في القرآن مصطفى زيد (٢٨٠/١).

(١٩٠) النسخ في القرآن مصطفى زيد (٢٨٢/١-٢٨٣).

(١٩١) النسخ في القرآن مصطفى زيد (٢٨٢/١).

القرآن الكريم غير موجود... وهذا هو الصواب الذي نعتقده وندين الله عليه...»[١٩٢]، ويستند في هذا الدفع إلى أن «الأمة أجمعت على أن القرآن الكريم هو ما بين دفتي مصحف سيدنا عثمان رضي الله عنه، وما عداه لا يعد قرآناً ولا يعمل به »[١٩٣].

وتعليقنا على ذلك أن القرآن الكريم المتعبد بتلاوته القطعي الثبوت لا يخرج عن الذي بين دفتي المصحف، أما اعتبار شيء من الأحكام أو المواعظ كان قرآناً يتلى على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم رفع فهذا أمر آخر، لا يشترط فيه التواتر، وقد صحت قراءات للصحابة علمها إياهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما وغيرهما منها ما في صحيح البخاري من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾، فقد أصر ابو الدرداء على القراءة بها لأنها مما علمه النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن [١٩٤]. فالذي ثبت بالتواتر جيلاً بعد جيل هو مصحف عثمان رضي الله عنه، وهذا لا يطعن في عدّ غيره قرآناً كان يتلى ثم نُسِّي أو رُفِع.

وأما النوع الثاني من نسخ التلاوة وهو رفع التلاوة مع بقاء الحكم فقد كثر المتكلمون فيه من المعاصرين ومنهم محمد عزة دروزة في تفسيره[١٩٥]، والدكتور محمد محمد أبو شهبة[١٩٦]، والدكتور مصطفى زيد[١٩٧]، وأهم ما اعتمدوا عليه في هذا الإنكار أن خبر الواحد لا يثبت به القرآن، إلا أن دروزة يضيف إلى هذا الاستدلال

---

(١٩٢) النسخ في القرآن لمصطفى زيد (٢٨٣/١).

(١٩٣) فتح المنان في نسخ القرآن لعلي العريض (٢١٨ ، ٢١٩).

(١٩٤) انظر: صحيح البخاري: كتاب الجمعة – باب الطيب يوم الجمعة ح٣٧٤٢.

(١٩٥) انظر: التفسير الحديث لدروزة (٩/٦).

(١٩٦) انظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبة (٢٩٧).

(١٩٧) انظر: النسخ في الشريعة الإسلامية لمصطفى زيد (٢٨٥/١).

المتفق عليه عندهم استدلالاً آخر يتمثل في عدم اتضاح وجه الحِكمة في « نسخ آية الرجم التي فيها حكم خطير مع بقاء هذا الحكم»[١٩٨]. أما هذه الآثار التي اعترض عليها بأنها «آحادية لا يثبت بها قرآن، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر »[١٩٩] فنقتصر منها على أشهرها:

١ - أثر عائشة رضي الله عنها أنها قالت: « كان فيما أنزل الله من القرآن: عشر رضعات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن»[٢٠٠].

٢ - أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « كنا نقرأ: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة»[٢٠١].

ومع أن الدكتور مصطفى زيد جعلها منحصرة في هذين الاثرين ووصفها بأنها تخالف المعقول والمنطق ومن ثم يصل إلى نتيجة لخصها بقوله: «ونحن نستبعد صدور مثل هذه الآثار عنهم بالرغم من ورودها في الكتب الصحاح، فإن صحة السند لا تعني في كل الأحوال سلامة المتن... وفي بعض هذه الروايات جاءت بعض العبارات

---

(١٩٨) التفسير الحديث لدروزة (١٠١/٦).

(١٩٩) المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبة (٢٩٧، ٢٩٨).

(٢٠٠) أخرجه مسلم في صحيحه (١٠٧٥/٢) حديث رقم ٢٤ - (١٤٥٢). قال النووي رحمه الله في شرحه على صحيح مسلم (٢٥/١٠): «معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى إنه صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ: (خمس رضعات)، ويجعلها قرآناً متلواً لكونه لم يبلغه النسخ... فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أن هذا لا يتلى» .

(٢٠١) أخرجه ابن ماجه في سننه (٨٥٣/٢) حديث رقم٢٥٥٣. قال الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣٧٠/٣): إِسْنَاده صَحِيح.

التي لا تتفق ومكانة عمر ولا عائشة مما يجعلنا نطمئن إلى اختلاقها ودسها على المسلمين»[٢٠٢].

ويبدو أن رد هذا النوع استناداً على أنه أخبار آحاد قديمٌ، فقد ذكر السيوطي في الإتقان حكاية القاضي أبي بكر الباقلاني في الانتصار «عن قوم إنكار هذا الضرب، لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها»[٢٠٣].

ومن الواضح في عبارة منكري هذه الآثار أنهم يعلمون تصحيح القدماء لها كما سبق من نص الدكتور مصطفى زيد، وكما يفهم من عبارة الدكتور أبي شهبة أن «هذه الرواية مهما صحت فإنها آحادية»[٢٠٤]، ونضيف إلى هذ أن الآثار رويت في أصح كتابين بعد كتاب الله عزوجل وهما صحيح البخاري وصحيح مسلم، وقد وقع الإجماع عليهما وتلقتهما الأمة بالقبول[٢٠٥]، ولم يتعرض لهذه الروايات أحد من القدماء النقاد بنقد على الرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهت إلى أحرف يسيرة من الصحيحين على حد تعبير العلماء[٢٠٦]، وفي هذا ما يجعل اطمئنان الدكتور مصطفى زيد إلى اختلاق هذه الروايات ودسها على المسلمين اطمئناناً لا سند له، وكذلك استنتاجه بأن « منسوخ التلاوة باقي الحكم مجرد فرض لم يتحقق في واقعة واحدة، ولهذا نرفضه ونرى أنه غير معقول ولا مقبول»[٢٠٧]، وقد تعقبه الدكتور

---

(٢٠٢) النسخ في الشريعة الإسلامية لمصطفى زيد (٢٨٣/١).

(٢٠٣) الإتقان للسيوطي (٢٦/٢).

(٢٠٤) المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبة (٢٩٧).

(٢٠٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٢٩).

(٢٠٦) انظر: التقييد والإيضاح (س٢٩).

(٢٠٧) النسخ في الشريعة الإسلامية لمصطفى زيد (٢٨٥/١).

عبدالكبير العلوي بأن هذا القول: «ينقصه الدليل، ولم يحاول الباحث المذكور الاستدلال عليه، وغريب حقاً أن يشكك دارس محدث في صحة حديثين رواهما الأئمة: مالك ومسلم وأبو داود والترمذي، وما قاله في ردهما... لا نعلمه سبيل طمأنينة إلى الطعن في أحاديث صح إسنادها، والقول بدسها على المسلمين. ثم ما أفدح الخطر إن نحن فتحنا هذا المدخل إلى ما رواه الأئمة الحفاظ»[٢٠٨].

وأما عمدة الاستدلال وهو أنها روايات آحاد لا يثبت بها القرآن فهي عبارة موهمة وإن كان ظاهرها الصحة؛ فما المقصود بكلمة قرآن هنا؟ أهو القرآن الموجود في مصحف عثمان الذي تواتر وصوله إلينا عبر الطبقات والقرون؟ أم القرآن الذي كان يتلى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بناسخة ومنسوخه وما أنسي منه؟ فإن اشتراط التواتر في هذه المسألة عند أهل العلم محله ما بعد جمع المصحف في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه وكتابته، أما ما قبل ذلك فقد كان الرجل يأتي بالآية إلى زيد بن ثابت ومعه شاهد واحد عليها فيثبتها في المصحف، وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم مصعب بن عمير يعلم أهل المدينة القرآن وهو واحد، فالمراد أن عصر الصحابة وروايتهم للقرآن لا يشترط فيها التواتر، وإنما يشترط في الأجيال التي تلت هذا الجمع.

ولذلك نلاحظ أن عائشة أو عمر رضي الله عنهما لم يعبرا عن هذا المنسوخ بلفظ محدد، وإنما عبرا بمعنى الآية التي نسخت، وإلى هذا المعنى ذهب الدكتور فريد سليمان في رده على هذا الاستدلال إذ يقول: «وقد يقول البعض: لا يثبت قرآنية الآية بالآحاد فكيف نقول بنسخها؟ ونقول: ليس المجال هو إثبات قرآنية الآية أو عدمها، فالمجال مجال نسخ، أي إثبات حكم وليس إثبات شيء في القرآن الكريم الموجود بين أيدينا،

(٢٠٨) مقدمة الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابن العربي (١/٢٠٥).

والذي يشترط فيه التواتر»[٢٠٩]، ومراد الدكتور فريد بقرآنية القرآن: أن القرآن انتهى إلى تسميته قرآناً بجمعه في مصحف عثمان.

وأما عدم فهم الحكمة في نسخ آية الرجم مع بقاء الحكم الخطير الذي فيها فإن غياب الحكمة أو استصعابه ليس معناه عدم وجودها، «وليس من المشروط التماس الحكمة في كل أمور التشريع، فقد تكون هناك حكمة لم نستطع الاهتداء إليها»[٢١٠]، ويقترح الدكتور فريد سليمان حكمة احتمالية لهذا الأمر، « فقد يكون من الحكمة التي غابت عن الأستاذ الفاضل هو استبشاع هذه الجريمة من المحصن، فأنف الله عز وجل عن إثباتها في كتابه كما لم يثبت عقوبة اللواط في كتابه العزيز بشكل صريح»[٢١١]، وأيا كانت الحكم المقترحة لنسخ التلاوة مطلقاً أو للنسخ في هذه الآية بعينها؛ فإن المدار في إثبات النسخ ليس تحديد حكمة يهتدي إليها العقل البشري، وإنما مداره على الرواية الصحيحة والتنصيص من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك شأنه شأن نسخ الحكم مع بقاء التلاوة الذي نقل الإجماع عليه من الأمة كلها، ومع ذلك فقد أنكرته طائفة سيتولى المطلب التالي مناقشة استدلالهم.

ثالثاً: إنكار النسخ في القرآن الكريم جملة

وهو المذهب الذي ذهب إليه طائفة قليلة من المعاصرين متابعين فيه أبا مسلم الأصفهاني المعتزلي الذي سبقت الإشارة إلى مذهبة في إنكار النسخ في القرآن الكريم.

وإذا كان الشيخ الخضري قد فتح الباب إلى إنكار النسخ[٢١٢]، فإن الذي دافع عن هذا المذهب وأسس له واستدل عليه وتوسع في شرحه هو عبدالمتعال محمد الجبري

---

(٢٠٩) محمد عزة دروزة وتفسير القرآن الكريم للدكتور فريد سليمان (٣٩٦).

(٢١٠) محمد عزة دروزة وتفسير القرآن الكريم للدكتور فريد سليمان (٣٩٥).

(٢١١) حمد عزة دروزة وتفسير القرآن الكريم للدكتور فريد سليمان (٣٩٥).

(٢١٢) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١١٢).

في كتابه (النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه) ثم في كتابه الثاني الذي جعل عنوانه (لا نسخ في القرآن.. لماذا؟)[٢١٣]. ومن أجل هذا نكتفي بمناقشته باعتباره محورا ونموذجا للمصنفين في إنكار النسخ.

ويلاحظ من خلال الكتابين أن الجبري اتبع طريقة متعددة النواحي لمحاصرة القول بوجود النسخ في القرآن وتثبيت إنكاره إياه، نلخصها هنا، وننطلق من دراسات المؤيدين لإجماع العلماء على وجود النسخ في القرآن الكريم إلى إثبات مناقشاتهم لهذه الطريقة التي انتهجها الجبري في رده وإنكاره[٢١٤]:

١- التقليل من شأن القائلين بالنسخ: فهو إذ يعزو القول بالنسخ إلى الجهل بمعرفة المطلق والمقيد والخاص والعام يستعمل التعبير الذي يوهم قلة شأن القائلين به،

---

(٢١٣) حمل كتابه الأول نظريته ودفاعه عنها وتوسعه فيها، وأما الثاني فقد حاول فيه تأكيد أن الآيات التي قيل بنسخها محكمة بل إنها تحتوي على أبدع تشريع على حد تعبيره. وينبغي وضع أمرين مهمين في الاعتبار:

الأول: أن أبا مسلم والجبري أنكرا النسخ على اصطلاح الأصوليين لا على اصطلاح السلف.

الثاني: اكتفى محمد حمزة في الرد على الجبري في جملة بأن كلامه «نسخة من أصل من كلام أبي مسلم، وهو يدافع عنه ويتبنى مذهبه، وحجج الجمهور... كافية لدفعه». وكان المؤلف قد نقل عن الرازي حججاً ستاً للرد على أبي مسلم جرياً على اعتقاده «أن الإمام الرازي هو خير من أعطى الموضوع حقه بالحجج الدامغة».

وهذه الحجج الست منها اثنتان تتعلقان بأصل إثبات النسخ أو رده، والأربع الأخرى تتعلق ببعض الأحكام المنسوخة التي رد أبو مسلم القول بالنسخ فيها. (دراسات في الإحكام والنسخ محمد حمزة ص٩٦ فما بعدها).

(٢١٤) ومن الملاحظ على هذه الدراسات ما يلي:

١- أنها تنصب في الرد على أدلة أبي مسلم الأصفهاني الذي هو أول من أنكر النسخ في القرآن الكريم ودافع عن مذهبه، وهذه الردود تتناول استدلالات الجبري أيضاً وإن كانت لا تستوعب طريقته.

٢- ظفرت بدراسة واحدة صرحت بالعزو إلى كتاب الجبري (النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه) وهو (دراسات الإحكام والنسخ) لمحمد حمزة وقد رد عليه ردوداً مجملة لم تستوعب كل طريقته. ٣- أن أحداً ممن وقع تحت يدي بحثه لم يتعرض لكتابه الثاني (لا نسخ في القرآن.. لماذا؟).

فيقول: « إن جهل هذه الأمور أدى ببعض الأفراد إلى الانحراف أو الخطأ في فهم النصوص قرآناً أو سنة، فنشأت بدعة النسخ لما نشأت الأفكار الإلحادية وظهرت الاتهامات التي تذكر اضطراب نصوص الشريعة»[٢١٥]، فنسبة القائلين بالنسخ إلى الجهل بالضوابط الأصولية في الفهم، ثم التعبير عنهم بـ(بعض الأفراد) فيه إيحاء قوي بقلة شأنهم[٢١٦]، مع أنه ذكر في الفصل الخامس ثلاثة وأربعين مصنفاً كلهم أفرد الناسخ والمنسوخ بالتأليف، هذا سوى المفسرين والأصوليين وشراح الحديث. وهذا كاف في الدلالة على مدى التناقض في كلامه.

٢- أنه حين ذكر هؤلاء الذي أفردوا تصانيفهم في النسخ صدر ذكرهم بقوله: «وكلهم رواة»[٢١٧] وختمه بقوله: «ونلاحظ على هؤلاء المؤلفين أنهم من رجال الحديث والرواية وليسوا أهل الكلام أو الفقه وأصوله أو الذين يمتنعون كثيراً من الاستسلام أمام الرواية مهما كان الإسناد ضعيفاً أو مجروحاً، ومهما كان المتن مغلفاً بضباب من الاستفهام أو ظاهر التناقض»[٢١٨]، مع أنه ذكر منهم الإمام أحمد بن حنبل، وأبا عبدالله الزبيري الذي وصفه بأنه من فقهاء الشافعية، وأبا سعيد السيرافي القاضي، وابن الجوزي الذي وصفه بالفقيه الحنبلي، والأجهوري الذي لقبه بالفقيه الضرير[٢١٩]. فكيف يستقيم أول الكلام مع آخره؟

٣- تضعيف آثار الصحابة: التي احتج بها في النسخ: ففي إطار تقليله من شأن أدلة وقوع النسخ يأتي ببعض الآثار عن الصحابة كالأثر الذي رواه ابن ماجه عن

---

(٢١٥) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١١٢).

(٢١٦) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١١٢).

(٢١٧) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١١٩).

(٢١٨) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٢٦).

(٢١٩) انظر: النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٢٢ - ١٢٦).

عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشراً، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها»[٢٢٠]، وكذلك أثر أُبَيّ رضي الله عنه أنه قال لزر بن حبيش: «كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأي تعدها؟ قال: ثلاثاً وسبعين آية، فقال: لقد رأيتها وإنها لتعادل سورة البقرة»[٢٢١]، ويلاحظ أننا اعتمدنا رواية أصحاب الحديث للآثار، وليس اللفظ الذي أورده الجبري لعدم اعتماده على المصادر الأصلية في ذلك، أما عبارة الجبري فهي: «ومن الأحاديث المكذوبة كذلك ما وراه ابن ماجه عن عائشة أن ما في سورة الأحزاب كان مكتوباً على رق موضوع تحت فراش محمد ﷺ، ولما مات محمد ﷺ وذهبت عائشة لدفنه مع من ذهبوا رجعوا فوجدت (جدي) [كذا] ببيت الرسول فأكل الرق بما فيه من وحي»[٢٢٢]، وهذا النص ليس عند ابن ماجه ولا هو رجع إلى سنن ابن ماجه فيه، وإنما نقله - كما أشار هو - من كتاب " أسئلة حرجة " لعبد الرازق نوفل صحيفة (٣١)، ولذلك أردفه بقوله: «والكذب واضح في الحديث، لأن النساء لا يخرجن وراء الجنائز - وبخاصة أمهات المؤمنين المأمورات بقول الله سبحانه: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ - ولأن ما تحت الفراش يكون في مأمن من أكل الداجن ولا يمكن التوصل إليه إلا بيد عاقلة». وهذان السببان لتضعيف الأثر ليسا في رواية الحديث عند ابن ماجه، فأما الأول فالرواية تقول فيه: «فلما مات رسول الله

---

(٢٢٠) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب رضاع الكبير (٦٢٥/١) حديث رقم ١٩٤٤. وحسّنه الألباني، انظر: صحيح سنن ابن ماجه (١٤٨/٢) برقم ١٥٩٣.

(٢٢١) أخرجه أحمد في المسند ١٣٤/٣٥ ح ٢١٢٠٧، والطيالسي في مسنده ٤٣٦/١ ح ٥٤٢، وفيه عاصم ابن أبي النجود وثقه أحمد بن حنبل وضعفه غيره من جهة حفظه. وذكره ابن حبان في الثقات والذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق. انظر: (الثقات ٧/ ٢٥٦) و (من تكلم فيه وهو موثق ص ١٠٤).

(٢٢٢) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١١٢).

صلى الله عليه وسلم وتشاغلنا بموته...»، وليس هذا إشارة إلى خروجها للدفن. وأما الثاني فالرواية تقول: «ولقد كان في صحيفة تحت سريري» ولاشك أن هناك فرقاً بين ما تحت السرير وتحت الفراش في إمكان وصول الداجن إليه.

٤- حشد الآراء والتأويلات الموافقة له: فتَحْتَ عنوان: هل أنكر النسخ أحد؟ يحشد طائفة من الأسماء التي يعدها مناصرة لرأيه ومنهم في الحديث الشيخ أحمد حسن الباقوري وعبدالرزاق نوفل والشيخ محمد الغزالي والشيخ عبدالله العلايلي والشيخ الخضري وفي القديم ذكر أبا مسلم الأصفهاني[٢٢٣]، كما ذكر مذاهب جزئية في إنكار بعض المتقدمين لبعض أنواع النسخ كإنكار المعتزلة نسخ الوجوب قبل العمل به[٢٢٤]، وإنكار أبي هاشم نسخ الخبر المستقبل[٢٢٥] حتى إنه يوجه لازم المذهب ليستقيم له تأييد قوله بإنكار النسخ، ومن ذلك قوله: «والحنفية لا يأخذون بمفهوم النص، ومن ثم فإنهم لا يقولون بجواز نسخ المفهوم بخلاف من يقول بنسخ المنطوق والمفهوم»[٢٢٦].

وأما التأويلات البعيدة التي أوردها فمنها ما نقله عن الشربيني في معنى النسخ في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ من احتمال أن يكون معناه «أي: ننقل من اللوح إليك من الآيات أو ننسها من آيات الكتب السابقة»[٢٢٧]، أو «أن يكون المعنى: ما ننسخ من آية أي ما ندونها. أو ننسها أي: نؤخر تدوينكم لها،

(٢٢٣) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٢٨).
(٢٢٤) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٢٨).
(٢٢٥) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٢٩).
(٢٢٦) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٢٩).
(٢٢٧) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٦٢).

نـأت بخـير منهـا أو مثلـها: ننـزل كـذلك آيـة أخـرى مثـل الـذي تدونونـه في الخـير والفائدة»[٢٢٨].

٥- نقد حجج القائلين بالنسخ، وقد قسم هذه الأدلة إلى أدلة عقلية وأدلة نقلية:

فأما الأدلة العقلية: فثلاثة نكتفي بالأول منها لأن الأخيرين واضح هزال نقده لهما:

وفحوى الدليل أن النسخ لا محظور فيه عقلاً، وكل ما كان كذلك يكون جائزاً عقلاً[٢٢٩]. وهو يرد هذا بعدم التسليم بالمقدمة الأولى (الصغرى) اعتماداً على أن النسخ فيه ما يعيبه وذلك لأن القرآن «نصوص قانونية وعقود ومعاهدات بين المسلمين وربهم، ومقررات علمية في شؤون الاجتماع، والنسخ يعني أن العبارة جاءت ناقصة تحديد الغاية الزمنية أو الطور الاجتماعي أو الظرف السياسي الذي ينتهي عنده العمل بالقانون المنسوخ، ولا فائدة في أن ينزل الله تشريعاً اليوم ثم ينقضه بعد أسبوع أو شهور... ومادام النسخ محظوراً عقلاً في جنب الله الذي يجب له الكمال فقد سقط الاستدلال»[٢٣٠].

والذي يتلخص في الرد على هذا أن فيه إشارة واضحة إلى ما يقال عن إفضاء النسخ إلى البداء، تظهر من مقارنته بين التشريعات القرآنية ونصوص القوانين البشرية التي يعد تغييرها وتبديلها عيباً فيها، لأنه يشعر بنقص واضعها، فنقول: إن هذا الأمر يكون عيباً لو لم يذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه أنه سيقع لحكمة يعلمها لا لبداء بدا له – تعالى الله عن ذلك -، ودفع توهم إفضاء النسخ إلى البداء واضح في كتب

(٢٢٨) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٦٣).

(٢٢٩) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٧٣).

(٢٣٠) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٧٤).

المتقدمين ملخصه أن البداء مؤداه نشأة رأي جديد بدا لصاحبه لم يكن قبل ذلك، وهذا تحيله في حق الله سبحانه وتعالى الآيات الكثيرة التي تثبت علمه الأول بكل ما كان وما هو كائن كقوله تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ (٢٣١)، وأما النسخ فإنه إبدال حكم بحكم آخر ليس عن تغيّر في الرأي حاشا لله، وإنما عن سابق علم بالحكمين وبما يصلح منهما لكل زمن من الزمانين، فالحكم الناسخ في حقنا جديد، ولكنه ليس بجديد في حق الله عز وجل، «وخلاصة هذا التوجيه أن النسخ تبديل في المعلوم لا في العلم... وكشف لنا وبيان عن بعض ما سبق به علم الله القديم المحيط بكل شيء، ولهذا ذهب كثير من علمائنا إلى تعريف النسخ بأنه بيان انتهاء الحكم الشرعي الذي تقرر في أوهامنا استمراره بطريق التراخي... تقريراً لكون النسخ تبديلاً في حقنا، بياناً محضاً في حق صاحب الشرع»(٢٣٢).

وأما الأدلة النقلية: فتتمثل عنده في الآيات الثلاث التي استدل بها على جواز وقوع النسخ في القرآن الكريم وثبوته وهي قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ (٢٣٣)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٢٣٤)، وقوله تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (٢٣٥).

---

(٢٣١) سورة الحديد: ٢٢.

(٢٣٢) ينظر: مناهل العرفان (٢/١٤٣-١٤٤).

(٢٣٣) سورة البقرة: ١٠٦.

(٢٣٤) سورة النحل: ١٠١.

(٢٣٥) سورة الرعد: ٣٩.

فأمـــــا الآيـــــة الأولى وهـــــي ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[٢٣٦]، فيتناول ردّه على استدلال العلماء بها أمرين:

الأول: أن المراد بكلمة آية فيها « الشرائع القديمة كلاً أو بعضاً، أو الإنجيل كما قال أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني... وهكذا قال الرافضة أيضاً»[٢٣٧].

الثاني: أنه لو سلم أن كلمة (آية) يراد بها الآية القرآنية فلا دليل أيضاً على وجود النسخ في القرآن «لأن (ما) شرطية جزائية، و (ننسخ) شرطها، و (نأت بخير منها) جواب، وكما أن قولك: من جاءك فأكرمه لا يدل على حصول المجيء... فكذا هذه الآية لا تدل على حصول النسخ، بل على أنه متى حصل النسخ وجب أن يؤتى بما هو خير منه أو مثله»[٢٣٨].

وقد لخص محمد حمزة رد الجمهور على هذا من كلام الرازي بأن «الآيات إذا أطلقت فالمراد بها آيات القرآن لأنه هو المعهود عندنا[٢٣٩]... وبأن نقل القرآن من اللوح المحفوظ لا يختص ببعض القرآن، وهذا النسخ مختص ببعضه»[٢٤٠].

---

(٢٣٦) سورة البقرة: ١٠٦.

(٢٣٧) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٧٩).

(٢٣٨) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٧٩ – ١٨٠).

(٢٣٩) وقد حاول الجبري دفع هذا الاعتراض كما سبقت الإشارة إليه بأن الإطلاق اللغوي هو الأصل في دلالة الكلمات وليس الاصطلاح الإسلامي [النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه ٨٧]، وهذا لا يسلم له إذا تعلق الأمر باصطلاحات شرعية، وهو الحال هنا، فإذا كان الأصل حمل اللفظ على الحقيقة اللغوية مطلقاً فإن الأصل حملها على الحقيقة الشرعية إذا وردت في القرآن أو الحديث. ومن العجيب أن يمثل الجبري لقاعدته بكلمة (الصلاة) وهي « اصطلاح إسلامي، بينما اللفظ يدل في اللغة على الدعاء بكل كيفية يكون عليها الداعي وليس خصوص أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم » [النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه ١٨٧]. فنقول: فإذا وردت كلمة الصلاة في القرآن هل تفهم على الاصطلاح

ولم يتعرض حمزة للتوجيه الثاني وهو أن الآية تدل على جواز الوقوع لا الوقوع في نفس الأمر، إلا أنه ذكر في موضع آخر ما يرد به على هذا التوجيه بقوله: «وربك منزه عن العبث، فما ذكر آية النسخ إلا إيذاناً بوقوع النسخ فيه»[٢٤١]، وهذا معناه أن تكرار ذكر النسخ في القرآن الكريم حتى ولو كان على وجه إمكان وقوعه فإنه إيذان بوقوعه في القرآن الكريم.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ﴾ فكان توجيهه لها على الوجوه التالية:

الأول: أن المراد بالتبديل هنا ليس النسخ « ولكن هو ترتيب الآيات بعد نزولهافقد كانت تنزل الآية وتقرأ مع ما نزل قبلها، ثم تنزل آيات أخرى يؤمر بوضعها قبيل أو عقب الآية السابق نزولها، فيفصل بذلك بعض آيات قرآنية سابقة عن غيرها وبذلك يتبدل مكانها...»[٢٤٢].

ولم يتعرض أحد من المعاصرين الذين بين يدينا نتاجهم للرد على هذه الملاحظة، وأيسر ما يقال فيها أن هذا المعنى بعيد عن السياق القرآني، فالآية تقول: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ﴾، فأين الآيات التي استبدلت بها بآيات أخرى على هذا الفهم ؟ فمنتهى لازم هذا الفعل هو أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رتب الآيات والسور لم يراع ترتيب النزول، ولم يذكر أحد من الرواة أنه كان هناك ترتيب استبدل به بترتيب آخر، ومن هنا يبطل هذا الوجه من الفهم.

الإسلامي أم على الاصطلاح اللغوي ؟ وأي التوجيهين هو الذي يحتاج إلى قرينة إذا وردت هذه اللفظة في القرآن ؟

(٢٤٠) دراسات الإحكام والنسخ لمحمد حمزة (٩٧).

(٢٤١) دراسات الإحكام والنسخ لمحمد حمزة (١٠٣).

(٢٤٢) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (١٨٢).

الثاني: فهم الشرط أو معناه على الاحتمال وليس على الوقوع « وكأنه يريد أن يقول: واعلم يا محمد أننا لو أنزلنا قرآناً خالياً من تجريح مساوئهم وتهجينها وأنزلنا بدلاً منه قرآناً لين الاسلوب في قراعهم... لما رجعوا عن مفترياتهم عليكم وزعمهم أن القرآن أساطير الأولين»[٢٤٣].

نقول: وقد يستقيم هذا مع بعض أدوات الشرط، أما مع الظرف فلا يستقيم، وقد وهم الجبري فظن (إذا) مجرد أداة شرط، وفاته أنها في الأصل ظرف مضمن معنى الشرط[٢٤٤]، والظرف لا يدخل الشك في الجملة التي يضاف إليها، ولذلك جاءت الجملة التي بعد (إذا) في القرآن الكريم كله متحققة الوقوع، ومن ثَمّ فلا حاجة لقوله إن الفقهاء «خلطوا بين أسلوب الشرط في ذاته وبين الشرط الذي كسب صدقه من أمر آخر خارج عنه»[٢٤٥]، بل المؤلف هو الذي خلط بين الظرف الذي يتضمن معنى الشرط وبين الشرط المطلق، «ويزيد ذلك وضوحاً أن الآية بدأت بأداة شرط لم يستعملها القرآن إلا فيما يغلب وقوعه ونعني بها (إذا)، ثم اختيار فعل الشرط من مادة التبديل مصحوباً بالبدل والمبدل منه... فإن أداة الشرط (إذا) بما فيها من معنى الظرفية هي الوعاء الزمني لفعل الشرط وهو التبديل، والفعل يدل بما صحبه من البدل والمبدل منه هو الصورة الكاملة لعملية النسخ وما فيها من منسوخ ومنسوخ به، فيكون التأويل لهذه الآية: وحين ننسخ آية من كتابنا بآية غيرها...»[٢٤٦].

وأما الآية الثالثة وهي قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ فقد وجهها على الآيات المادية التي هي معجزات للرسل، فالآية عنده

(٢٤٣) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (١٨٣).

(٢٤٤) انظر: مغني اللبيب لابن هشام (١/١٨٣).

(٢٤٥) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (١٨٥ - ١٨٦).

(٢٤٦) النسخ بين الإثبات والنفي لمحمد فرغلي (٦٩).

«تعني تنوع المعجزات التي أثبت الله عز وجل بها صدق الذين ارسلهم، وقد كان المشركون يطلبون من النبي صلى الله عليه وسلم معجزات يختارونها... أو أن المحو للشرائع السابقة والإثبات للشرائع اللاحقة وخاتمتها شريعة الإسلام»[٢٤٧].

ونحن هنا لا نتحكم فنوجب توجيهها إلى موضوع النسخ دون غيره من الاحتمالات، ويكفي دلالة الآيتين السابقتين عليه.

وفي إطار هذا الفهم يحاول الجبري دفع ما يعترض توجيهاته للآيات بكل السبل كما سبق؛ مثل القول بأن (إذا) في آية التبديل تدل على تحقق الشرط، ومن ثم فالنسخ واقع، فيرد ذلك بأنه « خطأ وقع فيه بعض الفقهاء والمفسرين»[٢٤٨]، وكذلك ما يمكن الاعتراض به من أن لفظ الآية ينصرف حين إطلاقه إلى الآية القرآنية إلا بقرينة، فهو يعكس القضية فيرى أن الأصل حملها على المعجزة[٢٤٩].

٦- إيراده أسباب إنكاره للنسخ: وقد لخصها في آخر كتابه تحت عنوان "لماذا ننفي وجود الناسخ والمنسوخ؟" وهي باختصار:

أ) أن النسخ جاء على خلاف الأصل، فلا يثبت إلا بنص لا يحتمل في دلالته إلا وجهاً واحداً وهذا لا يوجد فيما استدل به على وجود النسخ[٢٥٠]. ونقول: هذا غير مُسَلّم، لأنه كما يثبت الأصل بالمفهوم فكذلك يثبت ناسخه، والتفريق بينهما تحكم يحتاج إلى دليل.

ب) أن ما ورد من الناسخ والمنسوخ لم ينقل إلينا بالتواتر الذي يتحقق به العلم اليقيني[٢٥١]. ونقول: إن قصد به الآيات الناسخة والمنسوخة فقد وصلت إلينا عن

---

(٢٤٧) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (١٩٤ - ١٩٥).

(٢٤٨) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (١٨٥ - ١٨٦).

(٢٤٩) النسخ في الشريعة كما أفهمه للجبري (١٨٧).

(٢٥٠) انظر: النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (١٩٩).

(٢٥١) انظر: النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (١٩٩).

طريق التواتر إجماعاً، وأما إن قصد الأخبار عن أن إحداهما ناسخة والأخرى منسوخة فهذا اشتراط التواتر فيه تحكم أيضاً لأن إخبار الصحابة عن شيء إذا صح سنده وجب قبوله كنقلهم للقرآن نفسه.

ج) أنه لو صح يقيناً وجود الناسخ والمنسوخ في القرآن لكان هذا أصلاً واجب المعرفة كالقرآن الذي بين أيدينا تماماً، فلما وقع الاختلاف فيه سقط الاستدلال على وقوعه(٢٥٢).

وهذا خطأ من وجهين:

الأول: أن وجود الناسخ والمنسوخ في القرآن أجمعت عليه الصحابة والتابعون والسلف إلى القرن الرابع، فدل ذلك على أنه أمر واجب المعرفة.

والثاني: غفل الجبري عن أن درجة المعرفة تتفاوت، وأن إيماننا بالقرآن هو إيمان كلي، يدل على وجوبه القرآن نفسه، أما الإيمان بالناسخ والمنسوخ فهو إيمان بجزئية من جزئيات هذا الكلي، فهو شبيه بنسبة الإيمان بسؤال القبر إلى الإيمان بما بعد الموت من الكليات، إذ هو أمر واجب المعرفة مجمع عليه، ولكن ليس كدرجة الإيمان باليوم الآخر مثلاً.

د) أن إنساء المنسوخ من القرآن أمر لا يتقبله المطلع على طريقة العرب في رواية أخبارهم وآدابهم، فكيف يقال: إن هذه الآيات المنسوخة قد أُنْسيت مع أنه لم تُنْس أشعار الجاهليين وظلتْ تُروى حتى يومنا هذا مع بعد ما بين الأمرين في الأهمية والاهتمام(٢٥٣).

---

(٢٥٢) انظر: النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (٢٠٠).

(٢٥٣) انظر: النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (٢٠١).

وهذا قياس مع الفارق الشديد، لأن إنساء بعض آيات القرآن مخبر عن وقوعه، وقدرة الله على الإنساء في كلا الحالين لا علاقة لها بوقوعه في حال دون حال لأن الله عز وجل أوقع الإنساء في حال ولم يوقعه في الحال الثاني.

هـ) أن النسخ في القرآن يقتضي نسبة الجهل والبداء لله سبحانه وتعالى[٢٥٤]. وهذه سبقت مناقشتها في أول المبحث.

٧- تأكيده إحكام الآيات التي ادُّعي فيها النسخ: وقد عرض لبعض هذه الآيات في كتابه (النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه)[٢٥٥]، إلا أنه جعل كتابه (لا نسخ في القرآن) مخصصاً لاستعراض جملة من الآيات التي قيل إنها منسوخة في ضوء المعطيات الحضارية المعاصرة تحت باب ما أسماه «أبدع تشريع فيما يقال إنه منسوخ»[٢٥٦] ليصل من عرض هذه الآيات خلال أربعة فصول بلغت أكثر من مئة صفحة إلى «أن الفكر الحضاري الذي يسمى اليوم بالتقدمية له معالمه في الآيات المنسوخة»[٢٥٧]، ونكتفي بذكر موضعين من هذه المواضع:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾[٢٥٨] وادعاء نسخها بقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[٢٥٩]، وهو يذهب في دفع هذه الدعوى مذهب التفريق بين المشركة التي هي

---

(٢٥٤) انظر: النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (٢٠٢).

(٢٥٥) انظر: النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه (٥٤، ٥٥، ٦٤، ٦٥).

(٢٥٦) لا نسخ في القرآن.. لماذا؟ للجبري (١) صفحة الغلاف.

(٢٥٧) لا نسخ في القرآن لماذا؟ للجبري (١٥٦).

(٢٥٨) سورة البقرة: ٢٢١.

(٢٥٩) سورة المائدة: ٥.

الوثنية وبين الكتابيات اللائي هن في نظره غير الوثنيات «فكل آية تبين حكم الزواج بصنف يغاير الآخر، فليس بينها تعارض، لأن الحكم المختلف لم يصدر على شيء واحد حتى يقال أحدهما نُسخ »[٢٦٠]، ثم دلف إلى نقل جمهرة من فتاوي العلماء قديماً وحديثاً في الزواج من الكتابيات تتجه إلى المنع منه، قال في أثنائها: «القول الذي أرتضيه ويرضى الله عنه أن زواج الكتابيات اليوم محظور في الشريعة »[٢٦١] ويعلق على قول أحد العلماء إن تحريم الزواج بالكتابيات كان في أول الأمر لقلة الرجال وكثرة النساء من المسلمين، ثم أبيح بعد ذلك. علق عليه بأن «الواجب الآن يقتضينا أن نعلن بقاء التحريم بعد أن ثبت أن عدد النساء أكثر من عدد الرجال في العالم بالوطن الإسلامي العام وبالمجتمع العربي الخاص، وبغيرهما بوجه عام»[٢٦٢]. ثم يرى أن هذا التحريم موافق للوجه الحضاري في الإسلام لأن فيه «ما يحمي من الشقاق، والمال من الاختلاس والضياع، والأسرة وأطفالها من الانحلال والتفسخ والإلحاد، وفي هذا كله صيانة للسلام... إن سلام الأسرة... هو أساس السلام العالمي والأمن القومي، فمشكلات السلام العالمي والحروب المدمرة لا تبدأ من ثكنات الجيوش وإنما تبدأ من اضطرابات النفوس»[٢٦٣]، ومن هنا يقرر أن العرف الدولي يحرم على السفراء أن يتزوجوا بالأجنبيات « والمسلم سفير الإسلام بين غير المسلمين، فماذا علينا لو نهينا المسلم عن الزواج بغير المسلمة وأشعرنا كل مسلم بأهميته ورسالته بين غير المسلمين»[٢٦٤].

---

(٢٦٠) لا نسخ في القرآن لماذا؟ للجبري (٩٧).

(٢٦١) لا نسخ في القرآن لماذا؟ للجبري (٩٧).

(٢٦٢) لا نسخ في القرآن لماذا؟ للجبري (٩٨).

(٢٦٣) لا نسخ في القرآن لماذا؟ للجبري (١٠٠).

(٢٦٤) لا نسخ في القرآن لماذا؟ للجبري (١٠١).

وهنا نلاحظ أن المؤلف وقع في خطأين علميين وهو يتعامل معها ومع ناسختها:

الأول: أنه قصر لفظ " المشركات " فيها على الوثنيات، وهذا القصر فيه تعسف، لأن تخصيص اللفظ العام لا يكون إلا بدليل، فبأي دليل يذهب إلى أن « النهي عن زواج المشركات نهي عن زواج الوثنيات اللاتي يكفرن بالرسل والكتب، فليس لهن كتب مقدسة»[٢٦٥]؟

والثاني: أنه اعتمد في القول بالنسخ على الدكتور عمر فروخ، ومن المقرر أن قول الدكتور عمر فروخ لا يعتمد في القول بالنسخ.

والموضع الثاني عند قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾ ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [٢٦٦]، فالمشهور أن الآية الأولى منسوخة بالآية الثانية، وهذا ما نفاه الجبري لعدم التعارض بينهما «إذ إن الآية الأولى تطلب من المسلمين ألا يؤذوا رسول الله بلغو القول، وتأمرهم بالحرص على وقته... فتأتي بالأمر الذي يقف حائلاً بين المسلمين وبين الإسراف في مناجاة الرسول في شؤونهم الخاصة التي لا تتصل بالدين ولا بصالح المجتمع، هذا الأمر الذي أتت به الآية هو ضرورة التكفير بصدقة عن هذه الجريمة، جريمة إضاعة الوقت على إمام الجماعة ورسول رب العالمين»[٢٦٧].

---

(٢٦٥) لا نسخ في القرآن.. لماذا للجبري (٩٧).

(٢٦٦) سورة المجادلة: ١٢، ١٣.

(٢٦٧) لا نسخ في القرآن لماذا؟ للجبري (١٤١-١٤٢).

أما الآية الثانية فهي عنده «تأكيد للمعنى نفسه بصيغة أخرى من صيغ الطلب وهي الاستفهام الذي معناه: أنه يجب ألا يفزعكم هذا القرار، أعني قرار تقديم صدقة...»[٢٦٨]، ويستخلص من هذا ما يراه وجهاً حضارياً من أنه «واجب اجتماعي على الأمة مع أئمة الإسلام وزعماء الإصلاح الدينيين أو من نسميهم كبار الشخصيات وذوي الشأن، وذلك حرصاً على خير الدين والجماعة الإسلامية، وهكذا قل في شأن المشتغلين بالأمور الفكرية والسياسية العامة... وكل من اشتغل بالبحوث الفكرية أو التجريبية... يعرف كم عنت يلحقهم من لغو الزائرين وخوضهم في أمور غير ذات بال»[٢٦٩].

ولا شك أن هذا المعنى لا يؤخذ من إيجاب الصدقة على من يريد مناجاة الرسول صلى الله عليه وسلم لأمرين:

الأول: أنه قد كانت هناك شخصيات كبار كالأمراء والعلماء وغيرهم من عهد الصحابة إلى من بعدهم ولم يوجب في حقهم تقديم صدقات من أجل مناجاتهم وإنما فُهم أهمية الحرص على وقتهم من نصوص ومفاهيم أخرى في الشريعة.

والثاني: وجود نصوص ومفاهيم في الشريعة وهي التي أشرنا إليها آنفاً يفهم منها الآية المنسوخة عليه.

من ذلك قوله الله تعالى – مثلاً -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَٰكِنۡ إِذَا دُعِيتُمۡ فَٱدۡخُلُواْ فَإِذَا طَعِمۡتُمۡ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسۡتَـٔۡنِسِينَ لِحَدِيثٍۚ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ يُؤۡذِي ٱلنَّبِيَّ فَيَسۡتَحۡيِۦ مِنكُمۡ﴾[٢٧٠]. ويُلحق بهذا الخطأ

(٢٦٨) لا نسخ في القرآن لماذا؟ للجبري (١٤٢).

(٢٦٩) لا نسخ في القرآن لماذا؟ للجبري (١٤٣).

(٢٧٠) سورة الأحزاب: ٥٣.

خطأٌ آخر وهو اعتباره الصدقة المأمور بها بين يدي مناجاة النبي صلى الله عليه وسلم هي كفارة عن جريمة إضاعة الوقت على إمام جماعة المسلمين، وليس هناك ما يدل على وجوب كفارة الآثام قبل فعلها، هذا إن سلمنا أن كل مناجاة للنبي صلى الله عليه وسلم تعد إثماً، ولفظ الآية لا يشير إلى ذلك، ولا فهم هذا الأمر أحدُ قبل المؤلف.

الخاتمة

طوف هذا البحث بحمد الله تعالى بين دراسات المعاصرين حول موضوع النسخ في القرآن الكريم ودرس مناهجهم ومواقفهم؛ فجعل المبحث الأول في دراسة المناهج التي اتجهت عدة اتجاهات في دراسة الموضوع حسبما أملته طبيعة المؤلف الذي ألفه؛ كتاباً في علوم القرآن، أو تفسيراً للقرآن الكريم، أو دراسة موسعة لأحد الكتب التي تخصصت في النسخ، في حين أفرد بعض المعاصرين لهذا الموضوع دراسة خاصة.

وقد اكتفى البحث هنا بالصورة الوصفية دون الولوج إلى التفاصيل والمناقشات ليتناسب مع طبيعة المبحث، إلا أن هذا لم يمنع التمييز بين ما فيها من صواب وخطأ والمؤاخذات التي تؤخذ على بعضها، مع إبراز ما زاده بعض هذه البحوث على السابقين وما بينها من التأثير والتأثر.

واهتم المبحث الثاني بمذاهب المعاصرين ومواقفهم من أمر النسخ، فأبرز تنوع هذه المواقف ما بين موقف متابع للسابقين متابعة تامة في نتائج دراساتهم، أو معترض على بعض أنواع النسخ أو تطبيقاته، أو رافض لمبدأ النسخ في القرآن الكريم. وقد ميزت بين معترض على وجود النسخ فيما بين دفتي المصحف مع قبول أصله، وبين معترض على وجوده أصلاً.

وامتاز هذا المبحث بالتفصيل وذكر أدلة كل طائفة ومناقشتها باختصار غير مخل، وإيضاح لا حشو فيه، خصوصاً موقف منكري النسخ أصلاً في القرآن الكريم، فقد حاول البحث استيعاب أدلتهم وطريقتهم في تأييد هذا الموقف، مع مناقشتها ليتوصل إلى أن هذه الدراسات قد أثرت البحث في علوم القرآن، لكنها لم تستطع أدلتها أن تثبت أمام الأدلة التي كانت وراء إجماع السلف والعلماء المتقدمين على وجود النسخ في القرآن الكريم.

ومن أهم ما جلَّاه البحث خلافُ الأصوليين للسلف في مفهوم النسخ وأثره في هذه القضية عند المعاصرين، ثم الدوافع التي دفعت هؤلاء المعاصرين إلى الثورة على النسخ وأثرها في مدى دقتهم وتثبتهم من الأدلة.

ومع ذلك فما زالت جوانب من هذه القضية تحتاج إلى دراسة من أهمها: جمع ما قيل فيه إنه منسوخ جمعاً مستوعباً ومناقشة أدلة المثبتين والمانعين مناقشة متأنية، وكذلك التوسع في جمع أنواع النسخ التي اعترض عليه المعاصرون، وذكر أدلتهم التفصيلية ومناقشتها مناقشة موسعة. والله من وراء القصد.

فهرس المراجع

[١] *القرآن الكريم.*

[٢] *الإتقان في علوم القرآن*، للسيوطي، عالم الكتب، بيروت.

[٣] *الأحاديث المختارة (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما)*، لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، ط٣، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

[٤] *الأدلة المطمئنة على ثبوت النسخ في الكتاب والسنة*، للشيخ عبدالله العريس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠م.

[٥] *آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً*، لعلي الضويحي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ.

[٦] *أصول الفقه*، للشيخ محمد الخضري، دار المعارف، تونس، ١٩٨٩م.

[٧] *الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار*، للحازمي، طبعة حيدرأباد الدكن، ١٣١٩هـ.

[٨] *إعلام الموقعين*، لابن القيم، تحقيق محمد إبراهيم، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

[٩] *الإيجاز والبيان في علوم القرآن*، لمحمد الصادق قمحاوي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.

[١٠] *تاريخ التشريع الإسلامي*، للشيخ محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٨، ١٣٨٧هـ.

[١١] *التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن*، لمصطفى إبراهيم الزلمي، منشورات أسحار، باريس، ٢٠٠٩م.

[١٢] *التحرير والتنوير*، لابن عاشور، دار سحنون، تونس.

[١٣] *التفسير الحديث*، لدروزة، د.ط، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٣هـ.

[١٤] *التفسير القرآني للقرآن*، للدكتور عبدالكريم الخطيب، د.ط. دار الفكر العربي، القاهرة.

[١٥] *تفسير المراغي*، ط١، القاهرة، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٥هـ.

[١٦] *تفسير المنار*، لرشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط٢.

[١٧] *التفسير المنير*، للدكتور وهبة لزحيلي، ط٢، دمشق، دار الفكر المعاصر، ١٤١٨ه.

[١٨] *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح*، للعراقي، ط١، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ١٣٨٩هـ.

[١٩] *تهذيب التهذيب*، لابن حجر العسقلاني، ط١، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ.

[٢٠] *الثقات*، لابن حبان، عناية محمد خان، ط١، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ.

[٢١] *جامع البيان*، للطبري، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط٢.

[٢٢] *الجامع لأحكام القرآن*، للقرطبي، تحقيق عبدالرازق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٥، ١٤٢٣هـ.

[٢٣] *حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم*، للدكتور محمد عمارة، دار السلام، ط١، ١٤٣١هـ.

[٢٤] *حقيقة النسخ وطلاقة النص في القرآن*، لجمال عطايا، ط١، المنصورة، درا الوفاء، ١٤٢٧هـ.

[٢٥] *دراسات الإحكام والنسخ في القرآن الكريم*، لمحمد حمزة، دار قتيبة، ط١.

[٢٦] *دراسات في القرآن الكريم*، للدكتور محمد الحفناوي، د.ط، القاهرة، دار الحديث، د.ت.

[٢٧] *الرأي الصواب في منسوخ الكتاب*، لجواد عفانة، دار البشر، عمان، ١٤١٢هـ.

[٢٨] *روح المعاني*، للألوسي، تحقيق علي عطية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

[٢٩] *زهرة التفاسير*، لمحمد أبو زهرة، د.ط، بيروت، دار الفكر العربي، د. ت.

[٣٠] *سنن ابن ماجه*، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت.

[٣١] *صحيح البخاري*، تحقيق محمد الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

[٣٢] *صحيح مسلم*، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العريب، بيروت.

[٣٣] علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه لعدنان زرزور، ط١، عمان، دار الأعلام، ١٤٢٦هـ.

[٣٤] *غذاء الجنان بثمر الجنان (محاضرات في علوم القرآن)*، للدكتور فضل حسن عباس، ط١، عمان، درا النفائس، ٢٠٠٧م.

[٣٥] *فتح المنان في نسخ القرآن*، لعلي العريض، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٩٧٣م.

[٣٦] *في ظلال القرآن*، لسيد قطب، دار الشروق، ط١٧، ١٤١٢هـ.

[٣٧] *في علوم القرآن عرض ونقد*، للدكتور أحمد فرحات، ط١، عمان، دار عمار، ٢٠٠١هـ.

[٣٨] *القرآن ونقض مطاعن الرهبان*، للدكتور صلاح الخالدي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ.

[٣٩] *كتاب العين*، للفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

[٤٠] *كيف نتعامل مع القرآن*، لمحمد الغزالي، نهضة مصر، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.

[٤١] *لا نسخ في القرآن.. لماذا؟*، لعبد المتعال الجبري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ.

[٤٢] *لسان العرب*، لابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

[٤٣] *مباحث في علوم القرآن*، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٧٢م.

[٤٤] *مباحث في علوم القرآن*، للقطان، ط١١، القاهرة، مكتبة وهبة، ٢٠٠٠م.

[٤٥] *مجلة المنار*، المجموعة الكاملة (٣٥ مجلداً)، مطبعة المنار، ١٣١٥هـ.

[٤٦] *محاسن التأويل*، للقاسمي، تحقيق محمد عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

[٤٧] *المحصول*، للفخر الرازي، تحقيق د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ.

[٤٨] *محمد عزة دروزة وتفسير القرآن الكريم*، للدكتور فريد سليمان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

[٤٩] *مدخل إلى القرآن الكريم*، لعبدالسلام البكاري والصديق بوعلام، ط١، الرباط، دار الأمان، ١٤٣٠هـ.

[٥٠] *مدخل إلى علوم القرآن والتفسير*، للدكتور فارق حمادة، مكتبة المعارف، الرباط، ط١، ١٣٩٩هـ.

[٥١] *المدخل لدراسة القرآن الكريم*، للدكتور محمد أبو شهبة، دار اللواء، ط٣، ١٤٠٧هـ.

[٥٢] *المراسيل*، لأبي داود السجستاني، تحقيق شعيب الارناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.

[٥٣] *مسند الطيالسي*، تحقيق محمد التركي، ط١، دار هجر، مصر، ١٤١٩هـ.

[٥٤] *المسند للإمام أحمد*، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ.

[٥٥] *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، لابن هشام، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

[٥٦] *مقاييس اللغة*، لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.

[٥٧] *مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث)*، تحقيق عبداللطيف الهميم وماهر الفحل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣ هـ.

[٥٨] *من تكلم فيه وهو موثق*، لابن حبان، تحقيق محمد شكور، ط١، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٦هـ.

[٥٩] *مناهل العرفان في علوم القرآن*، لمحمد عبدالعظيم الزرقاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

[٦٠] *الموافقات للشاطبي*، تحقيق مشهور آل سليمان، ط١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ.

[٦١] *الناسخ والمنسوخ بين الإثبات والنفي*، لعبدالمتعال الجبري، مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٧هـ.

[٦٢] *الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم*، لابن العربي، تحقيق د.عبدالكبير المدغري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٠٨هـ.

[٦٣] *الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم*، لسعد الدين زيدان، شركة الرياض، ط٣، ١٤١٩هـ

[٦٤] *الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل واختلاف العلماء في ذلك*، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. سليمان اللاحم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ.

[٦٥] *نحو موقف قرآني من النسخ*، لطه جابر العلواني، مكتبة الشروق الدولية، ط١، ١٤٢٨هـ.

[٦٦] *النسخ بين الإثبات والنفي*، لـ د.محمد فرغلي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٣٩٦هـ.

[٦٧] *النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه*، لعبد المتعال الجبري

[٦٨] *النسخ في القرآن الكريم (مفهومه وتاريخه ودعاواه)*، للدكتور محمد صالح مصطفى، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ.

[٦٩] *النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية*، للدكتور مصطفى زيد، دار الوفاء، ط٣، ١٤٠٨هـ.

[٧٠] *النسخ في القرآن بين المؤيدين والمعارضين*، للشيخ محمد محمود ندا، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط١، ١٤١٧هـ.

[٧١] *نظرات في القرآن الكريم*، لمحمد الغزالي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط٥.

[٧٢] *صحيح سنن ابن ماجه*، للألباني، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٧هـ.

“The Question of Qura’nic Abrogation and the Attitudes of Contemporary Islamic Scholars towards it: A Descriptive, Evaluative Study”

Dr. ??????????????????????????????
??????????????????????????????????????
??

Abstract. This study examines the attitudes of the contemporary Islamic scholars towards the question of abrogation in the Holy Qur’an. It first etymologically defines the term abrogation/annulment, traces its origins and various stages of development in early Islamic studies and amongst early Islamic scholars, underscores its significance then outlines its major constants and constitutives as those pioneering scholars had conceived of them. Second, it posits the most important motives that prompted modern and contemporary Islamic scholars to study the question of abrogation and publically discuss it. It further shows the taxonomical methodologies of Qura’nic abrogation deployed by these modern scholars, whether in their in various categorisations of the Qur’anic studies, their different interpretations of the Holy Qur’an, the introductions and annotations they have written to early Islamic books on the subject, or in their own original studies of the Qura’nic abrogation.

The study also classifies contemporary approaches to Qura’nic abrogation, approving and disapproving, listing and discussing the arguments of each school and showing their various levels of acceptance and/or rejection.

Finally, a casestudy of a modern approach is presented in Mr Abdul Mitaal Aljabri’s book, Abrogation in the Islamic Sharia’ Law as I Understand It, and its sequel, No Abrogation in Al-Qur’an… Why? The study outlines and discusses the main ideas and the bulk of evidence presented in both books.

The study concludes with further suggestions for ways of approaching the Qura’nic abrogation.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٧)، العدد (٣)، ص ص ١٣٨٩-١٤٢٧، (رجب ١٤٣٥هـ/أبريل ٢٠١٤م)

سمات الأستاذ الجامعي المتسم بالوسطية

د. احمد ضياء الدين حسين
جامعة اليرموك – كلية الشريعة – قسم الدراسات الإسلامية

ملخص البحث. تناول هذا البحث أهم الصفات الإيمانية والجسمية والنفسية والأخلاقية والاجتماعية والتربوية، التي يجب أن يتصف بها الأستاذ الجامعي المتسم بالوسطية، والتي بدورها تنعكس على سلوكه مع طلابه، من أجل تحصينهم من الغلو والتطرف والانحلال، والتي يستطيع المعلم من خلالها تأدية دوره الفاعل في بناء الشخصية الوسطية القادرة على إحداث التغيير المجتمعي، من خلال تصحيح فكر القوى المحركة لعملية التغيير والمتمثلة بطلبة العلم والباحثين.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اتصاف الأستاذ الجامعي بالوسطية في فكره وأخلاقه وسلوكه، وأن يراعي تلقين هذه القاعدة لطلبته بأساليب ووسائل تتناسب وحال المتعلمين.